مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

الجلسة ٤٤١٨

الخميس، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٦/٣٠

نيويورك

الرئيسة: الآنسة دورانت .... (جامايكا)

الأعضاء: الاتحاد الروسي .... السيد غرانوفسكي

أوكرانيا .... السيد كوتشنسكي

أيرلندا .... السيد راين

بنغلاديش .... السيد أحسان

تونس .... السيد مجدوب

سنغافورة .... السيدة لي

الصين .... السيدة شن غوفانغ

فرنسا .... السيد جوسلان

كولومبيا .... السيد فالديفيسو

مالي .... السيد عون

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السيد إلدون

موريشيوس .... السيد كونجول

النرويج .... السيد كولبي

الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

01-63868 (A)
0163868

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أنغولا والبرازيل وبلجيكا والرأس الأخضر وزمبابوي وكندا وملاوي وناميبيا يطلبون فيها دعوهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس.

ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أرحب، باسم المجلس، ترحيبا حارا بوزير الشؤون الخارجية في أنغولا، معالي السيد جواو برناردو دي ميراندا.

بدعوة من الرئيسة شغل السيد ميراندا (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس.

وبدعوة من الرئيسة شغل السيد دي لويكر (بلجيكا)، والسيد أراوجو كاسترو (البرازيل)، والسيد هاينبيكر (كندا)، والسيد سوسا (الرأس الأخضر)، والسيدة باتيل (ملاوي)، والسيد كالوموه (ناميبيا)، والسيد جوكونيا (زمبابوي)، المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام والمستشار الخاص للأمين العام لأفريقيا.

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أدعو السيد غمباري إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أعطي الكلمة الآن للسيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام والمستشار الخاص للأمين العام.

السيد غمباري (تكلم بالانكليزية): في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت إحاطة إعلامية للمجلس بشأن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة في أنغولا منذ نيسان/أبريل ٢٠٠١، حسبما ترد في تقرير الأمين العام المتضمن في الوثيقة S/2001/956 المؤرخ ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠١. واليوم، سأؤكد ببساطة على بعض هذه التطورات وأعرض على المجلس المستجدات بشأن أمور أخرى.

ومما يؤسف له أن القتال في أنغولا لا يزال مستمرا، بل زاد حدة في بعض الحالات، وانتشرت أنشطة العصابات التابعة ليونيتا إلى عدة أجزاء من البلد، وأعلن اتحاد يونيتا، بالفعل، مسؤوليته عن الهجوم على منطقة كاسكيتو في مقاطعة بنغو في أيار/مايو، حيث أطلقت النار على طائرة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي في كويتو في حزيران/يونيه، وحيث وقعت هجمات على ركاب قطار في كوانزا نورتي في آب/أغسطس. وتسببت هذه الهجمات في قتل ما يزيد على ٤٠٠ من المدنيين وإصابة عديدين آخرين بجراح.

وشنت حكومة أنغولا عددا من الهجمات العسكرية في الأسابيع الماضية، لا سيما في مقاطعة موكسيكو الشرقية، حيث أفادت التقارير بأن الحكومة أودعت ٦٠٠ من المقاتلين التابعين ليونيتا في السجن، وسلم مائة آخرون أنفسهم وتمت مصادرة ما يزيد على ١ ٠٠٠ قطعة من السلاح. وأفادت التقارير أيضا بأن قوات الحكومة دمرت مراكز للقيادة التنفيذية الاستراتيجية التابعة ليونيتا.

وما زالت الآثار المدمرة المترتبة على استمرار القتال تؤثر في النسيج الاجتماعي للبلد وتزيد من فقر شعبه. وبصورة عامة، تدهورت الحالة الإنسانية. وفي الوقت الحاضر، يعتمد عُشر جميع الأنغوليين في بقائهم على المساعدات الغذائية. وأفادت تقارير الوكالات الإنسانية بأن حالة الأطفال في أنغولا خطيرة للغاية. وفضلا عن ذلك، أسفرت الحرب عن تشريد جماعات غفيرة من السكان في أنغولا. وتدل التقديرات على أنه قد تم تشريد ما مجموعه ٤,١ مليون نسمة. ومنذ بداية هذه السنة وحدها، تدل التقديرات التي أعدها الوكالات الإنسانية على أن من المحتمل أن يكون عدد الأشخاص الذين تم تشريدهم بسبب العنف ذي الصلة بالحرب ما يقارب ٣٢٣ ٠٠٠ نسمة وتحذر تلك الوكالات بأن عدد الأشخاص المشردين حديثا قد يصل إلى ٣٥٠ ٠٠٠ نسمة خلال هذه السنة. وأسفرت الحرب وأسفر الصراع والتشريد عن زيادة كبيرة في أعداد السكان في المدن. ويعيش اليوم زهاء ٦٠ في المائة من السكان الأنغوليين في مناطق حضرية، ومن المحتمل أن يؤدي استمرار القتال إلى زيادة تفاقم هذه الحالة.

وفيما يتعلق بعملية السلام، واصلت حكومة أنغولا التأكيد من جديد على التزامها بالسلام في إطار بروتوكول لوساكا. وفي هذا الصدد، أنشأت حكومة أنغولا أيضا صندوقا للسلام والمصالحة الوطنية واعتمدت خطة للسلام تتألف من أربع نقاط في وقت مبكر من هذه السنة. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي كلمة ألقاها الرئيس دوس سانتوس، بمناسبة الذكرى السنوية للاستقلال، أكد من جديد، في جملة أمور، على سريان بروتوكول لوساكا وأعلن أن حكومته على استعداد لمناقشة طرق وآليات وضمانات إدماج جميع المدنيين الذين يشكلون جزءا من الجناح العسكري ليونيتا بقيادة السيد سافيمبي.

وفي أيار/مايو، طلب السيد سافيمبي من الكنيسة، عن طريق رسالة، أن تواصل سعيها من أجل إقرار السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في أنغولا. وكذلك أصدرت قيادة يونيتا وثيقة عنوانها ''اقتراحات لحل الصراع الأنغولي''. وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام، أكدت يونيتا من جديد على تفسيرها لبروتوكول لوساكا. وبالرغم من أن اليونيتا تقبل فيما يبدو استمرار صلاحية بروتوكول لوساكا، إلا أن مقترحات محددة كثيرة منبثقة من تلك الاتصالات تبدو خارج إطار ذلك البروتوكول.

واستجابت الكنيسة، من جانبها، بالتأكيد من جديد على مناشدتها من أجل وقف إطلاق النار بصورة عاجلة وتشكيل شبكة للسلام تتألف من بعض رؤساء الكنائس وقادة المجتمع المدني البارزين. علاوة على ذلك، قررت الجمعية الوطنية الأنغولية إنشاء لجنة للسلام والمصالحة الوطنية، لتبحث في احتمالات إنشاء آليات تيسر الاتصالات مع الأطراف الرئيسية والأطراف الفاعلة الأخرى ذات الصلة.

وأعلن الرئيس دوس سانتوس، في كلمة ألقاها في اللجنة المركزية التابعة للحركة الشعبية لتحرير أنغولا في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠١، عن عزمه على ألا يرشح نفسه في الانتخابات العامة المقبلة. بيد أنه أوضح أيضا أن هناك عدة شروط مسبقة يتعين استيفاؤها قبل إجراء الانتخابات، من قبيل ضرورة تنقيح قانون الانتخابات، واعتماد دستور

جديد، والقيام بتعداد للسكان، وإعادة توطين السكان المشردين ووضع ضمانات للأمن.

وبعد زيارتي الأخيرة إلى أنغولا في أيار/مايو ٢٠٠١، قدمت إلى المجلس تقريرا يفيد بأن هناك قضايا ترغب الحكومة الأنغولية في أن تبدأ الأمم المتحدة بالمشاركة فيها على الفور مع ممثليها. فهناك، أولا، إدارة صندوق السلام والمصالحة؛ وثانيا، المشروع الرائد لإعادة توطين الجنود المسرحين والأشخاص المشردين داخليا؛ وثالثا، الانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٢. وفي رسالة إلى الأمين العام، التمس الرئيس دوس سانتوس بصورة رسمية مساعدة الأمم المتحدة في هذه المجالات. ونتيجة لذلك، أوفد فريق من الأمم المتحدة يضم وكالات متعددة إلى أنغولا في أواخر أيلول/سبتمبر لمناقشة تفاصيل الطلب مع السلطات. وعادت البعثة بعد ذلك إلى مقر الأمم المتحدة وتم النظر في نتائجها واستنتاجاتها وتوصياتها في اجتماعات رفيعة المستوى في الأمانة العامة. وستشارك حكومة أنغولا في مناقشة التقرير الذي قدمته البعثة وتقوم الأمانة العامة حاليا بإعداد برنامج عمل للمتابعة.

في غضون ذلك، وحسب رأينا، يتعين إيلاء الاهتمام بعناية للحالة في منطقة الحدود بين أنغولا وزامبيا. ووفقا للتقييم الذي أعده مكتب الأمم المتحدة في أنغولا، الحالة في تلك المنطقة غير آمنة وغير مستقرة. فلا تزال وفود اللاجئين تصل من أنغولا إلى المقاطعة الغربية في زامبيا، وتفيد التقارير بأن الأوضاع يرثى لها. وإلى جانب الاهتمامات الإنسانية، من الأهمية بمكان عدم إلحاق الضرر بالجهود التي بذلتها مؤخرا حكومتا أنغولا وزامبيا لتحسين تنسيق الأمن والتعاون على حدودهما المشتركة.

وأخيرا، حث الأمين العام، في تقريره المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، المجتمع الدولي على مواصلة ممارسة تأثيره ومساعدة الأطراف على إقرار سلام دائم في أنغولا في إطار بروتوكول لوساكا، بما في ذلك من خلال تحديد الخطوات العملية التي يمكن أن تساعد الأطراف في العودة إلى حل القضايا المعلقة بينها في إطار بروتوكول لوساكا وأيضا تشجيع الدور الإيجابي الذي يقوم به المجتمع المدني لتعزيز السلام الدائم في أنغولا.

وبينما كنت في طريقي إلى هنا، أبلغني مكتبنا في أنغولا بأن الرئيس دوس سانتوس اجتمع اليوم مع رئيس اللجنة المشتركة بين الطوائف والمعنية بإقرار السلام في أنغولا، وهو أحد قادة المجتمع المدني في أنغولا. ونعتبر ذلك تطورا إيجابيا. وعلى أية حال، وجهني الأمين العام للقيام بزيارة إلى أنغولا في وقت لاحق من هذه السنة، بناء على دعوة الحكومة، لإجراء مشاورات مع الحكومة ومع الأطراف الفاعلة الأخرى في البلد بشأن أفضل طريقة تتمكن بها الأمم المتحدة من تقديم المساعدة بحثا عن إقرار السلام عن طريق التفاوض، كي يتسنى لنا أن نضع نهاية للقتال في أنغولا. وشعب أنغولا يستحق السلام كي يتمكن من التمتع بمزايا الموارد التي حباه الله بها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد جواو برناردو دي ميراندا، وزير الشؤون الخارجية في أنغولا.

السيد ميراندا (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي يا سيدتي، أن أهنئكم، باسم حكومتي وبالأصالة عن نفسي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأبعث بالتحيات أيضا إلى سلفكم للطريقة الدينامية والممتازة التي أدار بها أنشطة المجلس خلال فترة رئاسته.

وتولون أنتم وحكومتكم يا سيدتي الرئيسة اهتماما عظيما وأهمية كبيرة للمسائل الرئيسية المعاصرة في أفريقيا.

فقد كنا هنا يوم الجمعة الماضي لمناقشة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وها هو مجلس الأمن يناقش الآن من جديد عملية السلام في بلدي.

ونعرب عن امتناننا الصادق لكم ولسلفكم ولجميع أعضاء مجلس الأمن على الاهتمام الذي يوليه المجلس للسلام في أفريقيا الوسطى، ولا سيما في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أود أن أشكر الأمين العام على الجهود التي يبذلها للمساعدة في إحلال السلام في أنغولا. وسوف يقوم مستشاره الخاص للمهام الأفريقية بزيارتها في العام القادم.

وقد اجتهدت حكومتي في العمل، وتمخضت جهودها عن تهيئة مناخ من الاطمئنان في جميع أرجاء دولتنا تقريبا. وترتب على ذلك أن الحالة السياسية والعسكرية قد تحسنت بشكل تدريجي وملموس، مما أتاح بعض الحركة للناس والسلع فيما بين النقاط المختلفة في بلدنا.

ويتجلى في هذا تزايد التنفيذ على نطاق واسع لخطة للسلام، تستند إلى مزيج من المبادرات السياسية والاجتماعية والعسكرية، بهدف إنجاز بروتوكول لوساكا.

وعلى الساحة السياسية، جعلت الحكومة الحوار الوطني إحدى أولوياتها. إذ أن اللجنة المشتركة بين القطاعات، التي أنشئت للتنسيق بين جميع الجهود الرامية إلى إحلال سلام دائم، تجتمع في الواقع مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، بما في ذلك الكنائس والمنظمات غير الحكومية والرابطات المدنية، فضلا عن ممثلي المجتمع الدولي، ولجنة المراقبين الثلاثية لعملية السلام، والسلك الدبلوماسي، وممثل الأمين العام.

ويتمثل الغرض من هذه الاجتماعات في إعداد عدد كبير من المبادرات، التي ترمي جميعا إلى تعزيز ثقافة السلام والتسامح والمصالحة الوطنية. وعلى الصعيد الاجتماعي، قدم صندوق السلام الوطني والمصالحة الوطنية الدعم للمواطنين الذين أعيد دمجهم مؤخرا في المجتمع المدني، فوفرّ لهم الاحتياجات الأساسية، ومكّنهم بذلك من المشاركة في حياة البلد الاقتصادية والاجتماعية. وترى حكومتي أن للمجتمع الدولي دورا هاما يؤديه، من خلال الأمم المتحدة، في تنفيذ برامج إعادة الدمج الاجتماعي المذكورة.

وعلى الساحة العسكرية، تتخذ الحكومة الأنغولية تدابير استثنائية وقوية لإتمام المهام التي لم تستكمل في إطار بروتوكول لوساكا، وخاصة نزع سلاح القوات المسلحة التابعة ليونيتا وبسط سلطة الدولة على كافة أرجاء الإقليم الوطني، حفاظا على حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، وتهيئة للأوضاع اللازمة لإعادة استتباب النظام. وقد بذلت الحكومة قصارى وسعها لملء الفراغ في الحكم الرشيد الذي حاولت يونيتا إحداثه سعيا لإثارة الفوضى وتيسير استيلائها على السلطة بطلقات الرصاص بدلا من بطاقات الاقتراع. ووفقا لتلك المبادئ، حررت الحكومة جميع المقاطعات التي كانت سابقا تحت سيطرة المتمردين، فأعادت الحياة فيها بذلك إلى حالتها الطبيعية.

وستواصل حكومة أنغولا السعي لإقرار السلام. وبالتالي فإننا نؤكد من جديد صلاحية بروتوكول لوساكا. وكما قال فخامة رئيس الجمهورية خوزيه إدواردو دوس سانتوس بمناسبة الاحتفال بيومنا الوطني في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر:

> ”إن الحكومة مستعدة لمناقشة الوسائل والأشكال والضمانات اللازمة لوضع جميع المواطنين التابعين للجناح العسكري ليونيتا، الذي يقوده جوناس سافيمبي، ضمن نطاق مسؤوليتها وسلطانها“.

وقد أظهر التاريخ بشكل واضح للغاية أن جوناس سافيمبي لم يتفاوض قط بنية حسنة لإبرام أي اتفاق من

الاتفاقات. فقد استغل فترات السلام النسبي لإعادة التسلح والإعداد للقيام بحملات عسكرية جديدة، بغرض وحيد هو الاستيلاء على السلطة عن طريق القوة. ومن الصعب الاعتماد عليه لهذا السبب في التوصل إلى مصالحة نريد أن تكون حقيقية ودائمة؛ فقد رفض دائما جميع العروض التي قدمتها له الحكومة، بما في ذلك التي قدمها مكتب نائب رئيس الجمهورية.

ولم يكن ليتسنّ وجود المناخ السلمي بدرجة متزايدة في أنغولا بدون الدعم المقدم من المجتمع الدولي، الذي يفرق بين من يختارون دائما السلام والديمقراطية وبين من يختارون الحرب. ونتيجة لذلك، فرض مجلس الأمن جزاءات ملزمة على جناح يونيتا العسكري، بقيادة جوناس سافيمبي. وأوضح أثر لهذه الجزاءات خفض قدرته على شن الحرب بدرجة ملموسة، ومن ثم تزايد عدد أعضاء يونيتا الذين تم إقناعهم بإلقاء السلاح والانضمام لطريق السلام.

وتُظهر هذه النتيجة بوضوح فعالية الجزاءات بوصفها وسيلة لا غاية في ذاتها. وتدفع هذه الحقيقة حكومتي إلى أن تدعو المجتمع الدولي لمواصلة الطريق إلى غايته وإحكام الجزاءات، ولا سيما في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، على النحو الذي أوصت به الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، حتى يصبح السلام غير قابل للانتكاس في أنغولا. ورغم ذلك، يساور حكومتي القلق إزاء الاستنتاجات الواردة في تقرير لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، ومؤداها أن بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تمتثل للقرارات المتعلقة بالجزاءات امتثالا كاملا.

إذ تواصل بعض البلدان، متذرعة بذرائع مختلفة، السماح بانتقال عناصر جناح يونيتا العسكري، الذين حظر مجلس الأمن سفرهم للخارج. وأصبحت بعض العواصم قواعد للدعاية، تحرِّض على الحرب في أنغولا وعلى التمرد على مؤسساتها السيادية. ولم تبد السلطات في البلدان المذكورة التزاما كافيا بتجميد الحسابات المصرفية التي تدعم هذه الأنشطة. وما زالت مكاتب يونيتا بالخارج، التي كان ينبغي أن تُغلق بمقتضى الجزاءات، تعمل الآن في تلك البلاد تحت ستار المنظمات غير الحكومية.

إن قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزاءات المفروضة على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، اتخذت وفقا للسلطات التي يخولها ميثاق الأمم المتحدة للمجلس، وجميع الدول الأعضاء ملزمة قانونا بالتقيد بهذه القرارات وبتنفيذها. والالتزامات المترتبة على قرارات مجلس الأمن لها السيادة على أي التزام آخر قد تخضع له الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بموجب أي معاهدة أو اتفاق دولي تكون، أو قد تصبح، أطرافا فيه. وهذا المبدأ يجب أن ينسحب أيضا على الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا.

وهذا المبدأ ينبغي أن يطبق فيما يتعلق بالجزاءات المفروضة على تمثيل وسفر وأموال قادة اتحاد يونيتا والأفراد البالغين في أسرهم المباشرة. ويجب أن ننظر بجدية في مسألة استخدام المنظمات غير الحكومية كواجهة لإدامة مكاتب تمثيل اتحاد يونيتا السابقة. ومن المهم بنفس القدر أن نمنع استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية التي أصبحت أداة أساسية في حملة اتحاد يونيتا الدعائية.

ومن ثم، تتوجه حكومة بلادي بنداء قوي إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تمتثل بأمانة للقرارات ذات الصلة التي يتخذها مجلس الأمن والتي تمثل مساهمة قيِّمة في إحلال السلام في بلادي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوصيات الواردة في تقارير آلية رصد الجزاءات يجب أن ينظر فيها مجلس الأمن على سبيل الاستعجال.

إن ديناميات هذه العملية جعلت آلاف المواطنين، بعد أن أنهكتهم الحرب، يقبلون طوعا مبادرات السلام التي تقدم عليها حكومة بلادي. وحتى هذا التاريخ، فإن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص، سواء من المدنيين أو من أعضاء جناح اتحاد يونيتا العسكري، الذين كانوا يعيشون خارج نطاق القانون أعيد إدماجهم في مجتمعنا.

وهذا التدفق الجماعي لأناس قادمون من الغابات رفع عدد المحتاجين للمساعدة إلى ٤ ملايين نسمة، مما ضاعف من تعقد الحالة الإنسانية الصعبة أصلا.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه نداء إلى المجتمع الدولي بأن يواصل توفير دعمه السخي، حتى تتمكن حكومة بلادي، بأسرع ما يمكن، من تخفيف معاناة ملايين المواطنين الأنغوليين الذين تمس حاجتهم إلى الغذاء والمساعدة الصحية والطبية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر وزير خارجية أنغولا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): نرحب في مجلس الأمن بوزير شؤون خارجية أنغولا، السيد خواو دي ميراندا. إن اجتماع اليوم الذي ينعقد بعد فترة وجيزة من الزيارة التي قام بها مؤخرا زميلكم وزير الداخلية، السيد دياس دوس سانتوس إلى المجلس، لهو الدليل على أن المجلس ما زال يعالج الحالة في أنغولا بقدر عظيم من الجدية. بل الواقع أنه قد يكون من المعقول أن نقول إن المجلس والأمم المتحدة، على عدد من الجبهات، ينشغلان اليوم انشغالا وثيقا بأنغولا مثلما كانا في أي وقت في السنوات الماضية. فبالإضافة إلى عمل وكيل الأمين العام غمباري، ما فتئت لجنة الجزاءات وآلية رصد الجزاءات تعملان بصفة منتظمة، تحت توجيه السفير خوان لارين، من أجل تحسين الحالة في أنغولا. كما أن الزيارة التي قام بها مؤخرا الفريق المشترك بين الوكالات إلى أنغولا، وقبل ذلك زيارة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) يدللان مرة أخرى على اهتمام الأمم المتحدة بأنغولا والتزامها بدعم الشعب الأنغولي في تطلعه إلى تحقيق السلام والاستقرار والرفاه الوطني.

لقد شهدت الأشهر الماضية هجمات فظيعة ارتكبها اتحاد يونيتا ضد المدنيين الأنغوليين. وهذه الهجمات التي أودت بحياة مئات الأشخاص، تؤكد أن اتحاد يونيتا لا يزال يعتنق العنف وسيلة لتأمين السلطة التي أنكرها عليه الشعب الأنغولي على نحو ديمقراطي في عام ١٩٩٢.

ولا تزال أيرلندا تؤمن بضرورة أن تكون اتفاقات السلام وبروتوكول لوساكا الأساس لتحقيق السلام والتقدم في أنغولا. فالبروتوكول يرسم مسارا سياسيا لكل قطاعات الرأي السياسي المختلفة في أنغولا. وبموجب هذا البروتوكول تتاح الفرصة لاتحاد يونيتا لكي يتخلى عن العنف وينضم إلى الأطراف الأخرى في حوار وطني ديمقراطي. ونعتقد أنه إذا اتخذ اتحاد يونيتا هذه الخطوات، فيحق له أن يتوقع لنفسه دورا في هذا الحوار. ولن نكون صرحاء إن لم نعترف بأن فورة البيانات والرسائل الصادرة مؤخرا عن اتحاد يونيتا لم تقنعنا باستعداده للدخول في حوار جاد. ومع ذلك، نرى أنه على الرغم من الميل الذي نتفهمه إلى تصديق عكس ذلك، فينبغي للحكومة الأنغولية أن تظل متفتحة لإمكانية أن يغير اتحاد يونيتا مساره. إلا أن اتخاذ مسار جديد هو واجب ومسؤولية اتحاد يونيتا وحده.

كما نؤمن بأن الجهود الشجاعة التي يبذلها المجتمع المدني والكنائس ينبغي الاعتراف بها واعتبارها الجزء الأساسي من عملية تتقدم باستمرار. فالعاملون في هذه التنظيمات يتعرضون لمخاطر جسيمة من أجل السلام. ويجب أن يحظوا بالدعم القوي، وأن يستمع إليهم الجميع لكي نستفيد من خبراتهم وآرائهم السديدة في معالجة شواغلنا

المشتركة. وقد سررت كثيرا إذ علمت باجتماع الرئيس دوس سانتوس اليوم مع ممثل مهم من منظمة غير حكومية في لواندا. وهو تطور نرحب به كل الترحيب، ونتطلع إلى مواصلة مثل هذا التفاعل على أساس هذا اللقاء المهم.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن تنفيذ جزاءات مجلس الأمن المفروضة على اتحاد يونيتا يسهم بدور كبير في الجهود الدولية لحمل يونيتا على وقف حملة العنف. وهناك قلة قد تحاجي الآن، أو تحاول أن تحاجي، بأن الجزاءات وعمل آلية رصد الجزاءات لم يقلصا بشكل حاد قدرة يونيتا على شن حرب تقليدية ضد السلطات الأنغولية والشعب الأنغولي. ونقول لها إن العديد من الدول والمنظمات والأفراد الذين أيدوا يونيتا في الماضي بطرق مختلفة، قد غيروا مسارهم على مدى السنوات الثلاث الماضية، أو قرروا عدم المخاطرة بالتمادي في التدخل غير المشروع في الصراع الأنغولي. وهذه التغيرات لم تأت من فراغ، ويجب على الأمم المتحدة ألا تحيد عن الإبقاء على نظامها الناجح للجزاءات. وفي هذا الصدد، نود أن ننوه بالدور المهم الذي لعبته في تحسين العلاقات بين أنغولا والدول المجاورة في السنوات القليلة الماضية. ونود أن نحث على مواصلة وتعزيز التعاون السياسي والدبلوماسي والعسكري الذي أدى إلى هذه التحسينات.

ورغم أن قدرة اتحاد يونيتا على الاستمرار في شن حرب تقليدية قد تناقصت إلى حد بعيد، فإن ذلك لم يؤد إلى أي تحسن يذكر في الحالة الإنسانية. ومما أصابنا بخيبة الأمل أن الأمين العام، بسبب تدهور الحالة الأمنية، أبلغنا مؤخرا أن التقدم الذي كان متوقعا فيما يتعلق بالوصول إلى القطاعات السكانية العريضة المعرضة للخطر لم يتحقق، وأن خطة إعادة التوطين لعام ٢٠٠١ لم تحقق النتائج المرجوة منها حتى الآن.

ولا يزال العديد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في أنغولا على الطرف السلبي - وبخاصة بالنسبة لبلد يتمتع بهذا المدد الوافر من الموارد الطبيعية الثمينة. فمعدلات وفيات الأطفال والأمهات في أنغولا، التي يصنفها التقرير السنوي لليونيسيف باعتبارها ثاني أعلى معدلات في العالم، تمثل تعليقا كئيبا على حالة البلد الراهنة وآفاق مستقبله. وأبعاد التشرد الداخلي - الذي يقدر بأكثر من ٢٥ في المائة من السكان - تثير الفزع. وحقيقة أن عدد الألغام الأرضية يعادل تقريبا عدد السكان في أنغولا تسلط مزيدا من الضوء على ضخامة جدول الأعمال المطروح علينا.

لقد تكلمنا من قبل عن المستوى الحرج الذي وصلت إليه الاحتياجات الإنسانية للسكان. وهناك عجز هائل في مجالات الصحة والتعليم والهياكل الأساسية.

وهناك حاجة ملحة إلى تقديم الدعم الدولي في هذه المجالات والذي سوف يستكمل بصورة منتظمة بتنوع أكبر من الإيرادات الحكومية المتزايدة باطراد والآتية من الموارد الطبيعية الداخلة في برامج لإعادة بناء أنغولا من أجل شعب أنغولا، المالك الطبيعي لهذه الموارد التي أنعم الله عليه بها.

لقد تشجعنا كثيرا عند الاستماع إلى وزير داخلية أنغولا، السيد دياس دوس سانتوس، وهو يبلغ المجلس في ٢٠ أيلول/سبتمبر، أنه يسلم بضرورة قيام السلطات الأنغولية بأكثر مما تقوم به من أجل شعبهم، في هذا الصدد. ونود أن نؤكد وجوب القيام بذلك، لا من أجل رفاه الشعب فحسب - وهذه هي الأولوية العليا الواضحة والمطلقة - ولكن من أجل تأكيد شرعية مؤسسات أنغولا وهياكل الدولة فيها في عيون الجميع كذلك. ونتطلع إلى الاستماع إلى المزيد عن هذا الموضوع مع مرور الزمن، مع التسليم الكامل بأن مهمة حكومة أنغولا مهمة بالغة

الصعوبة. والتعليقات الصادرة عن الوزير ميراندا اليوم من باب تأكيد هذا الالتزام مشجعة لنا جدا.

إن تحول اتحاد يونيتا القسري إلى العنف الذي يعتمد على الكر والفر على مستوى العصابات وعلى الإرهاب ضد المدنيين يهدف إلى زعزعة استقرار مستمرة على الصعيد الوطني. وفي الوقت نفسه، أعتقد أن تناقص الدعم الذي يحظى به اتحاد يونيتا سيزداد ضعفا إذا شاهد الشعب بأسره بوضوح وجود برامج وطنية مطردة تنفذ من أجل تلبية احتياجاته اليومية المشروعة.

إن مشاركة الأمم المتحدة المستمرة والموسَّعة على أرض الواقع في أنغولا - من خلال وجود مكتب الأمم المتحدة في أنغولا، والعمل الجاري للسيد غمباري، وكيل الأمين العام - تعد بالغة الأهمية. ونفضل أن نرى تخصيص مزيد من الموارد للمكتب، بما في ذلك ما يقوم به من أعمال في مجال حقوق الإنسان. ونرى أن اعتزام السيد غمباري العودة إلى أنغولا في الفترة المقبلة، عقب الزيارة التي قامت بها مؤخرا فرقة مشتركة بين الوكالات، يعد تعزيزا إضافيا للعلاقة القائمة بين أنغولا والأمم المتحدة. ونعتبر هذا بمثابة اعتراف من الجانبين بأن العمل المطلوب القيام به ما زال كثيرا.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي): (تكلم بالروسية): يشرفني أن أتكلم اليوم باسم ثلاثي دول المراقبة لبروتوكول لوساكا - البرتغال والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية.

ويسعدنا أن نرحب بوزير الخارجية، السيد جوايو برناردو دي ميراندا، في مجلس الأمن، وأن نؤكد له من جديد، من خلال البيان الرئاسي الذي سنعتمده قريبا، التزامنا الجماعي بالسلام في أنغولا، على أساس بروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع.

ويسرنا أيضا وجود السيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام، معنا اليوم ونتطلع إلى زيارته المقبلة إلى أنغولا في وقت لاحق من الشهر الحالي. وكما هو الحال دائما، تحظى زيارة السيد غمباري بكامل تأييدنا، ونأمل أن تواصل حكومة أنغولا عملها معه.

ونظرا لمرور ستة أسابيع فقط منذ لقائنا، شخصيا، مع وزير الداخلية، السيد دياس دوس سانتوس، لا نريد أن نكرر جميع عناصر البيان الأخير الصادر عن الثلاثي. لقد أعربنا بوضوح عن آرائنا بشأن الجزاءات في ذلك الاجتماع، ولم يطرأ تغيُّر على تلك الآراء. ونريد تركيز الاهتمام على مجالات أخرى، في هذا الاجتماع.

لقد كان اعتقادنا دائما أنه لا يوجد حل عسكري للصراع في أنغولا، ولذلك، فإن الحوار هو السبيل الوحيد إلى السلام. لقد ظل السعي إلى السلام مستمرا خلال جزء كبير من العقد الماضي. وقد أدَّت هذه العملية إلى توقيع اتفاقات بيسيس وبروتوكول لوساكا، التي ما زالت تمثل، في رأينا، الأساس الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق السلام في أنغولا، في الأجل الطويل.

وعلى الرغم من أن الجناح العسكري ليونيتا يواصل شن الحرب، فإننا نعتقد أن الحياة السياسية للبلد يجب أن تستمر. ويجب أن يتمكن أهل أنغولا العاديون من التحدث فيما بينهم عبر الفواصل السياسية، داخل بلدهم، ذلك أن هذه المناقشات تعبِّر عن الاعتقاد بأنه لا يمكن التوصل إلى حل لمعاناة بلدهم إلا عن طريق الحوار.

ومن الأصوات الجديدة التي تنادي بإقامة حوار سعيا إلى السلام، في أنغولا، صوت حركة المجتمع المدني النامية داخل المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في البلد. إن نشأة حركة دينامية للمجتمع المدني تشمل الكنائس تعتبر اتجاها إيجابيا في تنمية أنغولا. ونعتقد أنه يجب على الحكومة أن

تواصل تشجيع ذلك كجزء من التزامها بالتطور السياسي لأنغولا.

من المؤسف، أن تطور حركة المجتمع المدني ما زال قاصرا على الأجزاء التي تسيطر عليها الحكومة في أنغولا. ففي المناطق الخاضعة لسيطرة يونيتا في البلد، لا يوجد تحرك للمجتمع المدني بخلاف يونيتا. فلا توجد حرية تعبير ولا حرية تكوين جمعيات، ولا حرية حركة. وتمثل الفصيلة العسكرية ليونيتا واحدة من المعاقل الأخيرة للنظام الاستبدادي في أفريقيا.

إننا نسمع النداءات الموجهة من أجل الحوار من أصدقائنا الأنغوليين، ونؤيدهم في ذلك. غير أننا مثلما نعتقد بأن هناك أشياء غير قابلة للمناقشة أو للحلول الوسط، فإننا نعتقد بأن أشياء كثيرة قابلة لذلك. ويجب أن يقوم أي حوار يؤدي إلى السلام الدائم على المبادئ المشتركة غير القابلة للتفاوض لبروتوكول لوساكا وأن يركز الاهتمام على تنفيذ هذه المبادئ.

وفي حالة أنغولا، يرى الثلاثي أن هذه المبادئ يمكن أن تلخص في سبع كلمات "بلد واحد، حكومة منتخبة واحدة، جيش واحد". وبعبارة أخرى يجب أن تظل الدعامات الأساسية لبروتوكول لوساكا سليمة. ويجب أن تمتد إدارة الدولة إلى جميع المناطق في البلد. ويجب نزع سلاح الأفراد العسكريين ليونيتا وتسريحهم بشكل دائم. ويجب أن يظل خيار الدخول في الحياة السياسية للبلد كحزب سياسي يسعى إلى تحقيق تطلعات أعضائه من خلال النشاط السياسي الحر والصادق، خيارا مفتوحا أمام يونيتا.

ونواصل تأييد بروتوكول لوساكا لأننا نعتقد أن هذه هي المبادئ التي يقوم عليها سلام عادل ودائم.

إننا نُسأل كثيرا متى يبدأ الحوار. وتظل إجابتنا أنه سيبدأ عندما يجدد اتحاد يونيتا التزامه بالمبادئ الأساسية التي قبلتها قيادته في اتفاقات بيسيس وبروتوكول لوساكا. وعندما يتم ذلك، سيكون الطريق إلى الأمام خاليا من العواقب.

وإلى أن يتم ذلك، يجب أن تتقدم الحياة السياسية في البلد. فلا يجوز إعطاء أي فصيلة أو فرد حقوق النقض بالنسبة لمستقبل أنغولا. ويظل المبدأ الذي يحدد سياستنا ويملي تصرفاتنا، فوق كل اعتبار، أن العملية الديمقراطية هي الطريق الوحيد إلى السلطة السياسية في أنغولا.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): إني ممتن لكِ سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لمقابلة وزير الخارجية السيد جوايو برناردو ميراندا والاستماع إلى بيان مباشر عن التطورات في أنغولا. أود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى السيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام، على المعلومات الحديثة الواضحة والشاملة عن الحالة.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لإعادة تأكيد دعم أوكرانيا الراسخ لعملية السلام في أنغولا وللتدابير التي تتخذها حكومة أنغولا بغرض تعزيز عملية إضفاء الطابع الديمقراطي، وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

لقد رتَّب بلدي، في وقت سابق من العام الحالي، لتبادل الوفود بين العاصمتين وأجرى محادثات بناءة ومفيدة جدا. وأود أيضا إعادة تأكيد أن بلدي سيواصل بذل جهوده من أجل تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في أنغولا. ونأمل أن نستمر في توطيد وتوسيع علاقاتنا الودية التي تعود على البلدين بفائدة مشتركة.

وترحب أوكرانيا بالتحسن العام في العلاقات بين حكومة أنغولا والأمم المتحدة، وبتعزيز مناخ الثقة. وهذه نتيجة سارة لما سبق عمله في مجلس الأمن، وللجهود التي يبذلها الأمين العام ومستشاره الخاص لأفريقيا. ونعتقد بأن الدور الذي سيضطلع به مكتب الأمم المتحدة في أنغولا في

الأشهر القادمة سيكون جوهريا بشكل خاص لمواصلة عملية السلام، وخاصة في ضوء الطلب الذي قدمته حكومة أنغولا إلى المكتب للسعي إلى إتمام تنفيذ بروتوكول لوساكا.

إن صدور قانون العفو، وإنشاء صندوق السلام، والإعلان عن الانتخابات وغير ذلك من التدابير التطلعية تعتبر مساهمات قيمة بالفعل في السلام والمصالحة في أنغولا. كما تعد المشاركة المتزايدة للمجتمع المدني والكنائس في عمليتي السلام والتحول نحو الديمقراطية مشجعة جدا. وإن آخر تقرير قدمه الأمين العام والإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم الوزير ميراندا، أكدا أن اتحاد يونيتا زاد من حملته الإرهابية في مختلف أنحاء أنغولا، التي تستهدف السكان المدنيين بصورة رئيسية وترمي إلى تقويض الآمال في التوصل إلى تسوية سلمية. إننا نعتبر أن اتحاد يونيتا بقيادة سافيمبي يتحمل المسؤولية الكاملة عن تفاقم الحالة في البلد، الأمر الذي يشهد على انعدام الالتزام الحقيقي لدى يونيتا بعملية السلام. فنشاط يونيتا العسكري المطرد ليس مقبولا ويكذب الإعلانات المتكررة بأنه يسعى إلى تسوية الصراع بالوسائل السلمية.

ولقد سرنا أن نسمع أن حكومة أنغولا لا تزال مستعدة لمواصلة الحوار مع يونيتا، وإننا نضم صوتنا إلى أعضاء المجلس الآخرين في الترحيب بخطة السلام المؤلفة من أربع نقاط والتي أعدها حكومة أنغولا. والواقع أن التطورات التي حدثت خلال الأشهر الماضية أبرزت الحاجة الملحة إلى التوصل إلى نتيجة تفاوضية للصراع، الأمر الذي لا يزال يمثل البديل الوحيد القابل للاستمرار لاحتمالات عقد آخر من حرب العصابات.

وهنا، أعتقد بأن من المهم أن نبرز أن استئناف الحوار مع يونيتا ينبغي ألا يعني إعادة التفاوض على بروتوكول لوساكا، الذي ينبغي أن يظل نقطة البداية الرئيسية في عملية السلام. وقد قامت حكومة أنغولا، كما استمعنا لتونا، بجعل موقفها واضحا جدا في هذا الصدد.

وأعتقد بأن من المهم أن نكرر تأكيد أنه ينبغي للمجلس أن يواصل تعزيز سياسة الجزاءات التي يفرضها على يونيتا. وأود أن أكرر من جديد أن حكومة أوكرانيا تؤيد بقوة عمل آلية الرصد. فقد زودنا تقريرها الأخير بالإضافة إلى تقاريرها السابقة بصورة واضحة عن عمليات يونيتا وطريقة أدائها، وآليات وقنوات انتهاك الجزاءات. وأود أن أعرب عن تأييدنا القوي لمواصلة رصد الجزاءات المفروضة على يونيتا وموافقتنا على توصيات آلية الرصد بشأن ضرورة إنشاء قدرة داخل الأمم المتحدة لكفالة رصد الجزاءات. ولا تزال انتهاكات الجزاءات تدعو إلى قلق وفدي العميق.

وإننا نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والدول الأعضاء كل على انفراد لتعزيز عملية الكشف عن نقل الأسلحة والنفط عبر الحدود وغير ذلك من أنشطة انتهاك الجزاءات، وقمعها. وإننا نلاحظ في الوقت نفسه، الدور الحاسم الذي تؤديه أنشطة الطيران غير القانونية في إعادة تزويد يونيتا بالأسلحة والذخائر. ونقر بأن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بحاجة إلى قدر كبير من المساعدة في متابعة هذه المسألة. وهي تحتاج، بالفعل، إلى معدات خاصة ومتطورة، وإلى تدريب مناسب للموظفين، وإلى تمويل كاف وغير ذلك من الأمور الهامة.

وتعلن حكومة أوكرانيا عن استعدادها للمساعدة في هذه العملية، لا سيما من خلال توفير التدريب على الملاحة الجوية للموظفين. ولدى الإعداد لهذه الجلسة، أحضرت معي بعض المنشورات التي تتضمن معلومات عن المعدات التي يمكن تقديمها إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لزيادة قدرتها على تعزيز نظم مراقبة حركة الطيران في المنطقة

الفرعية. ونعتزم إرسال هذه المواد إلى رئيس لجنة الجزاءات الخاصة بأنغولا قريبا. وأوكرانيا مهتمة أيضا بالمشاركة في مؤتمر المانحين بشأن أنغولا، الذي سيوفر مساعدة إضافية إلى الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تنفيذ نظام الجزاءات.

أخيرا، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد أن إعادة السلام الدائم إلى ربوع أنغولا لا يمكن أن تتم دون إنعاش البلد اقتصاديا. وينبغي أن تعتبر المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي للتغلب على عواقب الصراع، وتقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين بالحرب، جزءا لا غنى عنه من مجمل جهود السلام في أنغولا.

السيد جوسلان (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن الصراع المستمر في أنغولا، بعد ستة وعشرين عاما من الحرب الأهلية، هو من دواعي القلق العميق لفرنسا.

وإن التوصل إلى سلام دائم في أنغولا يبدو هدفا بعيد المنال، نظرا لأن الآمال في التوصل إلى تسوية نهائية للصراع لم تتبلور. وإن رفض جوناس سافيمبي الامتثال لبروتوكول لوساكا، الموقع في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، قد تسبب في إخفاق عملية السلام واستئناف الأعمال العدائية منذ نهاية عام ١٩٩٨.

ونظرا لأننا نعتقد بأن اتحاد يونيتا يتحمل معظم المسؤولية عن هذا الفشل، فإن فرنسا تود أن تعزز فعالية الجزاءات ضد المتمردين لإجبارهم على التقيد بالتزاماتهم والامتثال لمقتضيات بروتوكول لوساكا. وهذا هو سبب قيام فرنسا، بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن، بتأييد اعتماد الجزاءات الدولية المفروضة على سلطات يونيتا والمحافظة على هذه الجزاءات. وهي لا تزال تولي تأييدها الذي لا يلين لآلية الرصد التي قرر مجلس الأمن توسيع ولايتها.

وإننا في هذا الصدد، نؤيد إنشاء آلية دائمة لرصد الجزاءات المستهدفة والاتجار بالمواد الأولية المتنازع عليها، على نحو ما أوصت به آلية الرصد. ونظرا لأن الاتجار بالماس يمول معظم الجهد الحربي ليونيتا، فإننا نؤيد اتخاذ تدابير فعالة لمراقبة هذه التجارة على الصعيد العالمي تأييدا كاملا.

وبينما تمكنت الحكومة من إضعاف قوى يونيتا إلى حد كبير، فقد تمكن الاتحاد من الاحتفاظ بقدرات حرب العصابات في جميع أنحاء البلد. ومما يشهد على هذه الحقيقة، الهجمات الإرهابية التي شنت ضد السكان المدنيين التي أدانها المجتمع الدولي بالإجماع. ولقد أعربت فرنسا، إلى جانب مجلس الأمن، عن إدانتها القوية للاعتداءات التي ارتكبتها قوات اتحاد يونيتا في ١٠ آب/أغسطس، والتي راح ضحيتها أكثر من ٢٥٠ مدنيا. هذه الأعمال مرفوضة، وهي لا تؤدي إلا إلى تعزيز تصميم المجتمع الدولي على زيادة فعالية الجزاءات المفروضة على يونيتا.

إن عواقب الصراع مأساوية بالنسبة للشعب الأنغولي، الذي لم يعرف معظم أبنائه السلام مطلقا. وتؤدي أنشطة المعارك وحرب العصابات إلى إشاعة الرعب فيما بين السكان. كما تعتبر الطرق والسكك الحديد هدفا لهذه الاعتداءات الفتاكة. وأخيرا، إن نشر عدة ملايين من الألغام الأرضية في جميع أنحاء الإقليم يجعل السفر على الطرقات أمرا عسيرا. وأرجو أن يفهم الوزير ميراندا، أن فرنسا واعية لمعاناة الشعب الأنغولي.

لقد طال أجل هذا الصراع المدمر كثيرا جدا. ولذلك، تشجع فرنسا الأطراف المتخاصمة على تنفيذ اتفاق لوساكا، الذي يبين طريقا ممكنا لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية. وسياسة العقلية المتفتحة التي أظهرتها حكومة أنغولا إشارة مشجعة في هذا الصدد. واسمحوا لي أن أذكر، على سبيل المثال، التدابير التي اتخذت بالنسبة للعفو وإدماج

المقاتلين السابقين والإعلان عن إجراء انتخابات وإصلاحات مؤسسية، وهي التدابير التي ينبغي أن يقدم لها المجتمع الدولي، في الوقت المناسب، كل ما يلزمها من دعم. وأرحب أيضا بمفاتحات الحكومة السلمية تجاه السيد جوناس سافيمبي بدعوته إلى الدخول في حوار منتظم، بشروط معينة، وطلبها أن يحدد تاريخا لوقف الأعمال العدائية أو التخلي رسميا عن الحرب.

وبالإضافة إلى هذه الإيماءات، التي تدل على استعداد لتحقيق السلام، يجب أن نحقق الآن سياسة المصالحة الوطنية هذه. فاستئناف الحوار ممكن، خاصة بفضل وساطة المجتمع المدني. ولذلك، نشجع الحكومة بقوة على ألا تتوانى في الجهود التي تبذلها لإشراك جميع المجموعات السياسية وجميع الجهات الفاعلة من المجتمع المدني، التي نقدر أهميتها.

وينبغي تشجيع دور الكنائس بشكل خاص. وقد تلقى السيد دون زاكارياس، رئيس أساقفة لوبانغو ورئيس اللجنة المشتركة بين الطوائف للسلام في أنغولا، تهانئ الرئيس دوس سانتوس وجوناس سافيمبي بعد أن اختاره البرلمان الأوروبي لتلقي جائزة سخاروف لحقوق الإنسان. ويسر فرنسا أن ترحب به أثناء زيارته المقبلة لستراسبورغ. ونشجع الحكومة على دعوة الكنائس إلى استئناف الحوار مع المتمردين لاقناعهم بإلقاء أسلحتهم والعودة إلى مائدة المفاوضات على أساس بروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويجب أن يقدم المجتمع الدولي التزاما كبيرا وسريعا لمواكبة أنغولا في عملية السلام ومساعدتها في إعادة بناء البلد. وفي هذا الصدد، تؤيد فرنسا المهمة التي سيقوم بها السيد غامبري في بعثة إلى أنغولا في نهاية هذا العام للنظر في الأسلوب الذي يمكن أن تسهم بواسطته الأمم المتحدة في التوصل إلى إحلال السلام بالتفاوض. ودور المجتمع المدني في مجال المصالحة، الذي أصبح الآن مسلَّما به، يستحق دعما أقوى من الأمم المتحدة. وإنني أؤيد الاقتراح الذي تقدم به وفد المملكة المتحدة في الشهر الماضي لترتيب لقاء لمجلس الأمن مع ممثلي المجتمع المدني في إطار صيغة آريا. وبذلك يمكن للمنظمات غير الحكومية والكنائس أن تطلعنا هنا في نيويورك على تجربتها على الأرض بغية إجراء نقاش مفتوح حول السبل الممكنة للخروج من هذه الأزمة.

وأخيرا، أود أن أشير إلى مسألة تسبب قلقا بالغا للحكومة الفرنسية، وهي على وجه التحديد خطورة الوضع الإنساني. إذ يبين تقرير الأمين العام الأخير عن الحالة في أنغولا، الذي نشر في تشرين الأول/أكتوبر، حدوث تدهور خطير في الحالة الإنسانية. وينبغي إيلاء أهمية خاصة لمصير المدنيين المقيمين في مناطق لا تستطيع الحكومة أن تضمن الأمن فيها. وهذه مناطق ريفية خاضعة لسيطرة العصابات أو المناطق الخاضعة ليونيتا. ومنذ استئناف الصراع في نهاية عام ١٩٩٨، وصل عدد المشردين في نهاية آب/أغسطس إلى أكثر من ٣ ملايين نسمة، ١,٣ مليون منهم أكدتهم المنظمات الإنسانية.

والوصول إلى المعوزين صعب جدا. فالحالة السيئة لمهابط الطائرات وقلة الوقود والظروف الأمنية الشاذة تعوق تدخل المنظمات الإنسانية. ويتعين أن تيسر الحكومة واتحاد يونيتا ايصال المساعدة الإنسانية إلى جميع المناطق. ومن الضروري جدا أن يوقف اتحاد يونيتا تهديده لأمن قوافل المساعدة الإنسانية. ويجب على الحكومة، من جانبها، أن تبذل قصارى جهدها لكفالة الأمن في المناطق الواقعة تحت سيطرتها. وأدعوها أيضا إلى تفويض المنظمات الإنسانية، حيثما أمكن، للدخول في مناقشات مع قوات اتحاد يونيتا للتفاوض على الوصول إلى المحتاجين. وسيكون نجاح هذه المفاوضات دليلا أوليا على استعداد المتمردين الحقيقي لتحقيق السلام.

وأخيرا، أود أن أشيد بالمنظمات الإنسانية، مثل أطباء بلا حدود وأطباء العالم، التي تعمل دون كلل في ظل ظروف صعبة لمساعدة ملايين الأنغوليين. ونحن نشكرهم على ذلك.

أما بالنسبة إلى الأجل الطويل، فأود أن أذكر بأن المصالحة الوطنية وعودة الاستقرار إلى أنغولا تتطلبان تحسن الحالة الاقتصادية والاجتماعية على أساس برامج التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، ومن خلال ترسيخ سلطة القانون وحماية حقوق الإنسان. وهما مجالان يستطيع المجتمع الدولي أن يقوم فيهما بدور أساسي لدعم عملية السلام.

وفي الختام أود أن أكرر إعراب فرنسا عن ثقتها بتصميم الحكومة الأنغولية على تعزيز المصالحة الوطنية. وتنفيذ اتفاق لوساكا يمثل الأساس الوحيد القادر على التوصل إلى تسوية سياسية للصراع. وتؤيد فرنسا تأييدا تاما الجهود التي يجري بذلها حاليا لوضع نهاية للمأساة الأنغولية.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أرحب بالوزير ميراندا في قاعة المجلس عصر هذا اليوم. إنه لشرف عظيم لنا أن يكون معنا ممثلان للحكومة الأنغولية على هذا المستوى الرفيع في فترة وجيزة. وأعتقد أن هذا دليل على الأهمية التي يوليها المجلس وحكومة أنغولا لمداولاتنا حول أنغولا في هذه القاعة وفي القاعة الصغيرة المجاورة. وأود أيضا أن أرحب بالوزير جوسيلين وإنه لشرف عظيم أن يكون معنا.

بوسعي أن أكون موجزا عصر اليوم، ويعزى هذا جزئيا إلى أن ممثل بلجيكا سيتحدث فيما بعد، بصفته رئيسا للاتحاد الأوروبي، وجزئيا إلى البيان الذي قدمه سفير أيرلندا السيد راين في وقت سابق في هذه المناقشة، الذي يتفق معه وفدنا بالكامل.

البيان الرئاسي الذي وافق عليه المجلس في ٢٠ أيلول/سبتمبر أبرز صوابا أن المسؤولية الأساسية عن استمرار الصراع في أنغولا ترجع إلى ما يقوم به اتحاد يونيتا بقيادة سافيمبي. وينبغي أن تكون الأولوية الكبرى في أنغولا لتحقيق السلام. وفي البيان الرئاسي، الذي سنعتمده في نهاية مناقشة اليوم، سيؤكد المجلس من جديد أن بروتوكول لوساكا يبقى الأساس الوحيد للتوصل إلى تسوية سياسية للصراع في أنغولا.

من الواضح لنا أن السلام ينبغي أن يكون الأولوية العليا بالنسبة لشعب أنغولا. ومن الواضح لنا أيضا أن الحوار هو السبيل الوحيد للتوصل إلى عملية سلام دائم ومستدام. فالحلول العسكرية ليست هي الرد كما أثبتت التجربة المريرة في أنغولا وفي أماكن أخرى. وينبغي أن يكون الحوار في أنغولا شاملا إلى أقصى حد ممكن وتُمثل فيه مختلف العناصر التي لها مصلحة في عملية السلام. وترحب المملكة المتحدة بالعمل الهام الذي يقوم به المجتمع المدني في أنغولا والكنائس الأنغولية في محاولاتها استئناف عملية السلام. وأضم صوتي إلى صوت السفير راين في الترحيب بالالتزام بالمجتمع المدني، الذي أعلنه الوزير ميراندا اليوم، والأنباء الطيبة للغاية التي نقلها إلينا السيد غامبري عن الاجتماع بين الرئيس دوس سانتوس وزعيم اللجنة المشتركة بين الطوائف للسلام في أنغولا.

ونرحب ترحيبا حارا بهذا التطور. وأعتقد أنه من الصواب، بل وسيكون مفيدا، أن نجد طريقة ما لدعوة ممثلين من المجتمع المدني الأنغولي ومن الكنائس الأنغولية إلى اطلاع المجلس على الدور الذي يقومون به في عملية السلام. ولدي كل الأسباب التي تجعلني أعتقد أن هذا سيكون منسجما مع آراء حكومة أنغولا، وأرحب بتأييد الوزير جوسيلين للاقتراح الذي قدمته عندما ناقش المجلس هذه المسألة في

أيلول/سبتمبر – إننا يمكن أن نرتب في مرحلة ما اجتماعا مناسبا على أساس صيغة آريا.

والإصلاح الاقتصادي وتطوير حكم جيد عنصران هامان أيضا في العملية الرامية إلى تحقيق السلام في أنغولا.

وهذا، فيما أرى، يحتاج إلى اهتمام كبير، كما سلَّم الوزير بذلك.

ونحن نرحِّب كثيرا بالأخبار التي نقلها إلينا السفير غمباري عن الاستقبال الكريم الذي ناله فريق الأمم المتحدة التقني في لواندا مؤخرا. وأرجو أن تستطيع الأمم المتحدة إحراز تقدم مبكرا في الرد على طلب الحكومة الأنغولية للمساعدة في صندوق السلام والمصالحة وفي المشاريع الإرشادية والتحضيرات للانتخابات. وأرجو أن يمكن، ربما نتيجة لزيارة السفير غمباري، استكشاف سُبل تستطيع الأمم المتحدة بها مواصلة المساعدة من حيث الحالة العاملة للتنمية ونظام الحكم ومن حيث التقدم في عملية السلام. ونحن، كالسفير ريان، نعتبر عمل مكتب الأمم المتحدة في أنغولا بشأن حقوق الإنسان عملا ذا أهمية كبيرة ونأمل أن يستمر.

وأود أخيرا أن أشير إلى الحالة الإنسانية. فالسفير ريان والسفير غمباري أشار إليها وقدم الوزير نفسه رسما بيانيا للصعوبات التي يواجهها الناس في أنغولا في هذا الصدد. فمواصلة العمل ضرورية. ومواصلة المساعدة ضرورية. وأرجو بوجه خاص أن يتيسر إحراز تقدم من حيث تطوير الممرات الإنسانية ومن حيث المبدأ العام المتعلق بحرية وصول العاملين والموظفين في المساعدة الإنسانية في أنحاء البلد إلى حيث تمس حاجة الناس إليهم. ولقد انقضى زهاء ١٨ شهرا على إطلاع المجلس على الحالة الإنسانية. ولعل من المفيد جدا في أعقاب عودة السفير غمباري أن نستطيع ترتيب إحاطة أخرى للمجلس من الوكالات الإنسانية بما يفيد الاستماع إليها أعضاء المنظمة فائدة كبيرة، في أن ينظروا في الأماكن المحتاجة لزيادة المساعدة والأماكن التي يمكننا زيادة التعاون فيها مع حكومة أنغولا سعيا إلى فعل شيء ما إزاء الحالة المخيفة التي يجد كثير من الناس أنفسهم فيها هذه الأيام.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أتوجه بالشكر في البداية إليكِ، سيدتي الرئيسة، على عقد هذا الاجتماع العلني الذي يتيح لأعضاء مجلس الأمن وأعضاء المنظمة فرصة لمناقشة الحالة العامة في أنغولا. ويعرب وفدي عن امتنانه لمعالي السيد جواو برناردو دي ميراندا، وزير العلاقات الخارجية في جمهورية أنغولا، لبيانه البالغ الأهمية. كما يتوجه وفدي بالشكر إلى السفير غمباري، المستشار الخاص لشؤون أفريقيا على إحاطته الشاملة بشأن هذه القضية. ونحن نشيد به لما يبذله من جهد لإيجاد السُبُل والوسائل لمساعدة عملية السلام في أنغولا.

لقد حدثت زيادة على مدى الشهور الأخيرة في الهجمات الإرهابية التي يشنها اتحاد يونيتا ضد المدنيين الأبرياء في أنغولا. ويواصل السيد سافيمبي ويونيتا تحدي المجتمع الدولي ويواصلان أعمال العنف المنتظمة ضد السكان المدنيين العزل وضد البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في أنغولا. وقد آن الأوان بالفعل لأن يعلن المجلس السيد يوناس سافيمبي مجرم حرب، تمشيا مع ما قررته، من قبل منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ولا شك في أن المسؤولية الأولى عن العنف المستمر في أنغولا تقع على السيد سافيمبي ويونيتا ورفضهما تنفيذ بروتوكول لوساكا. ويود وفدي أن يؤكد مجددا أن بروتوكول لوساكا يظل الأساس الوحيد الصالح لفض الصراع في أنغولا.

ومن المحتم أن يتقيَّد اتحاد يونيتا بأحكام بروتوكول لوساكا. ومع مراعاة مدى العنف الحالي في أنغولا، يستطيع

المرء أن يتصور ما يمكن أن يكون عليه الحال لو لم يفرض مجلس الأمن جزاءات على يونيتا. فقد عطلت تلك الجزاءات إلى حد كبير أنشطة الجماعة المتمردة. وقللت بقدر كبير قدرة يونيتا على شن حرب تقليدية. فينبغي أن يظل هذا المجلس على تركيزه. وينبغي أن يحافظ على الضغط على يونيتا بل ويزيده. وينبغي ألا يقتصر الأمر على رصد تلك الجزاءات عن كثب بل وإحكامها أيضا. وعلينا أن نراعي أن اتحاد يونيتا لن يتردد في اقتناص أقصى فائدة إن حدث أي تراخٍ من جانب مجلس الأمن في مواصلة نظام الجزاءات. وواضح لدى وفدي أن آلية الرصد أسهمت كثيرا في تحسين فعالية تنفيذ التدابير ضد يونيتا.

ومن المهم للغاية أن تكفل الدول الأعضاء الامتثال الصارم لقراري مجلس الأمن ١١٧٣ (١٩٩٨) و ١١٢٧ (١٩٩٧). ومن غير المقبول أن تتقاعس بعض البلدان عن التعاون مع آلية الرصد، في تنفيذ القرار ١١٧٣ (١٩٩٨). ويساورنا قلق عميق إزاء النتائج التي توصلت إليها آلية الرصد من أن كميات كبيرة من الماس الناتج في أنغولا اختفت تماما بعد مغادرة البلد، ولم يدَّع أي تاجر للماس أنه شهد الماس الأنغولي يتاجر به في أي بورصة للماس، وهذه التجارة غير المشروعة في أنغولا تساعد اتحاد يونيتا مساعدة مباشرة على استمرار أنشطته.

ونحن نرحب بالخطوات الإيجابية التي تتخذها بعض الحكومات في سبيل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١١٢٧ (١٩٩٧). ولا نؤيد الرأي القائل إن القرار يخالف بعض المعاهدات الإقليمية؛ ونناشد البلدان المعنية اتخاذ الخطوات الضرورية لكفالة تنفيذه الفعلي. ونرحب بتعميم أحدث قائمة بأسماء كبار المسؤولين في يونيتا وأفراد أسرهم المباشرين البالغين، ونحث كل الدول الأعضاء على أن تكفل رفض دخول هؤلاء الناس إلى أراضيها. ومن المهم أن تستكمل هذه القائمة بانتظام ليستمر الضغط على يونيتا.

إن شبكة يونيتا المالية جانب آخر يستحق كل الاهتمام. فطالما أن اتحاد يونيتا يواصل الحصول على الدعم المالي فهو سيصر على بذل جهوده لزعزعة استقرار أنغولا. ونعلم أن لجنة الجزاءات وآلية الرصد استهلا بالفعل عملهما لتحديد شبكة يونيتا المالية. وعلينا أن نواصل جهودنا لاستهداف الشبكة المالية. ولا بد من تقصي أموال أعضاء يونيتا وإذا لزم الأمر نكشف الستار الذي يخبئ الاتحاد خلفه معاملاته المالية وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ كل التدابير اللازمة لقطع مصدر تمويل يونيتا.

وفي منطقتنا تشترك بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي اشتراكا كاملا في ضمان تنفيذ الجزاءات ضد يونيتا. وفي مؤتمر قمة بلدان الجماعة، المعقود في بلانتير، ملاوي، في آب/أغسطس ٢٠٠١ أقرت الجماعة تدابير ملموسة استجابة لجزاءات المجلس ضد يونيتا. وتستهدف هذه التدابير الرحلات الجوية غير المشروعة عبر الحدود الوطنية للجماعة ونظام التصديقات للتجارة في الماس الخام وتوريد المنتجات النفطية إلى يونيتا. واتخذت الجماعة كذلك قرارا بتجميع وتقديم تقرير كامل عن كيفية تنفيذ أعضائها للتوصيات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٢٩٥ (٢٠٠٠). فينبغي أن يناشد المجلس المجتمع الدولي مساعدة بلدان المنطقة في بناء قدراتها على التنفيذ الكامل للجزاءات ضد يونيتا.

وتستحق حكومة أنغولا منا كل التشجيع لجهودها الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية. وينبغي أن تدعم الأمم المتحدة جهود الحكومة في سبيل إجراء انتخابات حرة ونزيهة حين تسمح الظروف بذلك. ونحن نشيد بجدول أعمالها ذي النقاط الأربع وندعو يونيتا إلى وقف العنف والدخول في حوار جاد مع الحكومة. ولا بد أن يفهم السيد سافيمبي ويونيتا على السواء أنه لا يوجد مبرر لأعمالهما الإجرامية وأن الطريق الوحيد للسير قدما هو طريق الحوار.

ونرحب كذلك باشتراك المجتمع المدني في السعي من أجل السلام في أنغولا. ويجب أن يعرب المجلس عن دعمه الكامل لإسهام المجتمع المدني في هذا الصدد. ويشعر وفدي بقلق عميق إزاء العدد الكبير من المشردين بسبب الهجمات الإرهابية التي يقوم بها اتحاد يونيتا وإزاء الحالة الإنسانية الناجمة عنها. وندعو المجتمع الدولي إلى مساعدة هؤلاء المشردين داخليا بأن يقدم لهم المساعدة الإنسانية الملائمة وييسر جهود الحكومة الأنغولية في التصدي لهذه المشكلة.

ولا يفوتني أن أسجل إسهام مكتب الأمم المتحدة في أنغولا في البحث عن حل للصراع في أنغولا. ويود وفد بلادي أن يعرب عن تأييده الكامل للسفير غمباري لبعثته إلى أنغولا وللمشاورات التي سيجريها مع أصحاب المصالح. ونتطلع إلى أن نسمع منه بعد عودته.

السيد أحسان (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): نشكركم، سيدتي، على عقد هذه الجلسة عن الحالة في أنغولا. ونود أن نضم صوتنا إلى المتكلمين السابقين في الترحيب مرة أخرى بوزير خارجية أنغولا في وسطنا، ونشكره على بيانه الشامل. كما نشكر السفير غمباري على إحاطته الإعلامية بعد ظهر اليوم.

لم تتح لنا فرصة إلا في الشهر الماضي لكي نستعرض الحالة في أنغولا بعد هجمات فظيعة ارتكبها اتحاد يونيتا على المدنيين. ومنذ ذلك الوقت، كما ذكر السفير غمباري، وصلتنا تقارير عن المزيد من القتال والعنف من جانب يونيتا. ولم نشهد أي تحسن يذكر في الحالة. ولهذا، نجد أنه من المناسب أن نتناول هذه القضية مرة أخرى في المجلس.

ومع ذلك، فالصورة في مجملها لا تثبط الهمة تماما. فالجزاءات المفروضة على يونيتا لها أثرها. وفي هذا الصدد، نعرب عن عميق تقديرنا للأعمال التي اضطلعت بها آلية الرصد المعنية بالجزاءات المفروضة على يونيتا، برآسة السفير لارين. وعمل الآلية الرائد في رصد تنفيذ الجزاءات قد أنشأ بالفعل المفهوم القائل بأن الرصد الفعال شرط ضروري لتنفيذ الجزاءات. وبالنظر إلى الخيار العسكري الذي سعى إليه يونيتا، من الواضح أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده ليجعل ذلك من الصعب على يونيتا. ولذا، يجب أن تنفذ الجزاءات تنفيذا فعالا.

ومن الصحيح أنه بزيادة التعاون من جانب الدول في المنطقة، يجب أن ينصب تركيز الجزاءات الآن بصفة أكبر على الماس والأسلحة والأصول المالية ليونيتا وأنشطة ممثليها في الخارج. وقد عرضت على المجلس منذ عام تقريبا توصيات الآلية بشأن هذه المجالات. ونعتقد أن الوقت قد حان لكي نسأل عن قرار المجلس بشأنها. ولا يمكن العثور على إجابة إلا إذا جرى الاضطلاع باستعراض جاد لهذه التوصيات. ولهذا، نؤيد فكرة الاستعراض الذي يجري الآن في لجنة الجزاءات. ونعتقد أن هذا الاستعراض سيبين أنه يجب الاضطلاع بالمزيد في عدد من المجالات التي تتناولها الجزاءات.

والتقرير الذي أصدرته الآلية مؤخرا سلط الأضواء أيضا على مدى وفعالية استخدام ممثلي يونيتا في الخارج للإنترنت، حيث تزايدت صعوبة الاتصال الشخصي فيما بينهم نتيجة لمختلف القيود، ومنها القيود على السفر.

وهنا، نود أن نكرر نقطة بعينها تثير القلق لدى بعض العناصر الإقليمية التي أساء إليها يونيتا في حركة مستمرة وبلا قيود عبر الحدود. ونعتقد أنه يجب التمسك بالطبيعة الملزمة لقرارات المجلس ذات الصلة، ويجب إدخال التعديلات اللازمة على هذه الترتيبات لضمان الامتثال لها. ونعلق أهمية خاصة على تعقب أرصدة يونيتا وأصوله المالية ونشجع الآلية على مواصلة جهودها في هذا المجال.

وقد ثبتت أهمية دور دول المنطقة في ضمان التنفيذ الكامل للجزاءات في مجالي الماس والأسلحة. ونؤيد بقوة

الخطوات التي اتخذتها الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ونؤكد ضرورة مساعدتها في مساعيها.

والتوصل إلى جميع المواطنين والوفاء باحتياجاتهم الأساسية واستعادة حقوقهم الأساسية مجالات لها الأولوية يجب أن تهتم بها حكومة أنغولا. وإنشاء صندوق السلام والمصالحة الوطنية ووضع خطة السلام ذات النقاط الأربع وتوطين المشردين والاجتماع، الذي سمعنا عنه الآن من الوزير ميراندا، بين رئيس أنغولا ورئيس اللجنة المشتركة بين الطوائف للسلام في أنغولا، كلها خطوات في الاتجاه الصحيح. ومن الضروري إجراء مشاورات مع جميع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والكنيسة وقادة المجتمعات المحلية عند تقرير اتخاذ المزيد من هذه الخطوات. ونعتقد أن هذا سيمهد الطريق للانتخابات الحرة والنزيهة التي تنوي الحكومة أن تجريها.

ويود وفد بلادي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يعترف مرة أخرى بالعمل الممتاز الذي اضطلع به مكتب الأمم المتحدة في أنغولا فيما يتعلق ببناء القدرات في مجال إدارة العدالة وحماية وتعزيز حقوق الإنسان. ومع ذلك، ينبغي تعزيز عملية السلام والمصالحة في أنغولا. فبينما تقع المسؤولية الأساسية عنها على عاتق حكومة أنغولا وشعبها، نتفق مع الوزير ميراندا على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدات اللازمة. ويواصل السفير غمباري إجراء المشاورات، بالنيابة عن الأمم المتحدة، مع السلطات في أنغولا بغية إعادة تحديد دور الأمم المتحدة في مساعدة عملية السلام. ونعتقد أنه من الضروري أن تتخذ خطوات مبتكرة وشجاعة لإنقاذ أنغولا من المأزق. وينبغي للمجلس من خلال الجهود الحميدة التي يبذلها السفير غمباري – أن يسعى دائما إلى تقدير الحالة في الميدان وإلى تيسير البحث عن حل تفاوضي.

وأخيرا، يسرنا أن نؤيد البيان الذي يعتمده المجلس في نهاية جلسة اليوم.

السيد عون (مالي) (تكلم بالفرنسية): إن وفد مالي، الذي يعلق أهمية كبيرة على الشفافية في أعمال المجلس، يود أن يشكركم، سيدتي، على عقد هذه الجلسة المفتوحة للنظر في الحالة في أنغولا. وأود أيضا أن أرحب هنا في مناقشاتنا بالسيد جواو برناردو دي ميراندا، وزير الشؤون الخارجية في أنغولا وأشكره على بيانه الهام. وأود أيضا أن أشكر السفير إبراهيم غمباري، المستشار الخاص للأمين العام للمهام الخاصة في أفريقيا، على عرضه المفيد جدا للتطورات التي حدثت مؤخرا.

وبالإشارة إلى الحالة في أنغولا، أود أن أؤكد النقاط التي يرى وفد بلادي أنه يجب إيلاء أقصى اهتمام لها. وتتعلق النقطة الأولى باستمرار القتال وتدهور الحالة في أنغولا. ونرى أن السيد سافيمبي ويونيتا مسؤولان عن استمرار الصراع، نظرا لرفضهما تنفيذ واجباتهما بموجب اتفاقات السلام وبروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويواصل يونيتا اتباع منطق العنف. وقد بدأ الآن في إرهاب المدنيين الأبرياء والمرافق الاقتصادية في أنغولا. ونندد بشدة بهذه الأعمال ونحث يونيتا على وضع حد لها على الفور.

وهناك مسألة أخرى يجب على مجلس الأمن أن يواصل إيلاء اهتماما كبيرا لها، وهي الحالة الإنسانية. ونوافق تماما على النداء الموجه إلى جميع الأطراف لتيسير وصول المساعدات دون عقبات إلى السكان في مناطق الصراع. وقد أحطنا علما بنية حكومة أنغولا على وضع استراتيجية لحل مشكلة من شردتهم الحرب.

وبالنسبة لمسألة الجزاءات المفروضة على يونيتا فيجب أن تبقى موضع اهتمامنا. وكما ذكرنا قبل برهة بكل

حق وزير الشؤون الخارجية في أنغولا، فإن الجزاءات المفروضة على يونيتا ليست غاية في حد ذاتها، بل سبيل لحث يونيتا على ترك الخيار العسكري والمساعدة في عملية السلام في أنغولا. ويرى وفد بلادي أن الجزاءات المفروضة على يونيتا واجبة، لأنها تساعد بشكل إيجابي على تخفيض القدرة العسكرية ليونيتا ولهذا، نؤيد استمرار هذه الجزاءات.

ونرحب كذلك بالعمل الإيجابي الذي تضطلع به لجنة الجزاءات التي أنشئت بموجب القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) وآلية الرصد المعنية بالجزاءات. ونضم صوتنا كذلك إلى الطلب الموجه إلى جميع الدول بتنفيذ الجزاءات المفروضة على يونيتا تنفيذا صارما، وبخاصة من خلال التعاون الكامل مع آلية الرصد. ومن نفس المنطلق، نشجع الجهود التي بذلتها مؤخرا الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وفي منظمة الوحدة الأفريقية من خلال لجنتها المخصصة المعنية بمتابعة تنفيذ الجزاءات المفروضة على يونيتا.

وستواصل مالي متابعة هذه القضية الهامة، حتى بعد أن نغادر مجلس الأمن في الشهر القادم.

وبالرغم من استمرار الصراع بسبب يونيتا، يواصل وفدي التمسك بأمله في احتمالات إقرار السلام في أنغولا. وبمراعاة ذلك، نرحب بإخلاص جميع الأطراف في بروتوكول لوساكا، الذي ما زال يمثل الأساس السليم الوحيد لتسوية سلمية واستعادة سلام دائم في أنغولا.

وتحقيقا لهذه الغاية، نحث اتحاد يونيتا على البدء، دون تأخير، بإجراء مناقشات مع الحكومة الأنغولية بغية تنفيذ الأحكام ذات الصلة من بروتوكول لوساكا والأحكام ذات الصلة من شتى قرارات وبيانات مجلس الأمن. وبالمثل، نشجع الحكومة الأنغولية على مواصلة مشاوراتها مع جميع عناصر المجتمع الأنغولي، لا سيما المجتمع المدني والمجموعات الدينية، لتعزيز عملية السلام.

وفي هذا الصدد، تمثل خطة السلام المؤلفة من أربع نقاط أساسا سليما. ونعتقد أيضا بأن من الضروري مواصلة وتشجيع الجهود التي تبذلها حاليا الأمم المتحدة ويبذلها مجتمع المانحين والرامية إلى استعادة إدارة الدولة، واحترام حكم القانون وحماية حقوق الإنسان وتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية.

ونرحب بعملية إضفاء الطابع الديمقراطي التي بدأتها الحكومة الأنغولية، ونشجع على مواصلة المشاورات الجارية حاليا بين الأمم المتحدة والحكومة الأنغولية من أجل القيام بالأعمال التحضيرية للانتخابات المتوخى إجراؤها في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٢. وبالمثل، نؤكد من جديد دعمنا التام لمكتب الأمم المتحدة في أنغولا والجهود التي يبذلها السفير غمباري المستشار الخاص للأمين العام، الذي يستعد حاليا للتوجه قريبا في بعثة إلى أنغولا. ونؤيد تماما الجهود التي بذلها السفير غمباري، ونتطلع باهتمام إلى الاجتماع الجديد مع مجلس الأمن عندما يعود من أنغولا في الشهر القادم خلال رئاسة مالي للمجلس.

وفي الختام، أؤكد دعم وفدي التام للبيان الرئاسي الذي سنعتمده في نهاية هذه الجلسة.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أرحب بالسيد جواو برناردو دي ميراندا، وزير الشؤون الخارجية في أنغولا وأشكره على بيانه. وأود أيضا أن أشكر السيد إبراهيم غمباري، مستشار الأمين العام للمهام الخاصة في أفريقيا، على إحاطته الإعلامية. الزيارة المقبلة التي سيقوم بها دليل على التزام الأمم المتحدة بحفظ السلام في أفريقيا، وبخاصة، التصدي للصراع في هذا البلد، وهو أطول صراع دائم في القارة.

ويمارس المجلس كامل سلطته ويستخدم قدرته على اتخاذ إجراء للمساهمة في عملية السلام في أنغولا، ويستخدم كأساس لذلك احترام اتفاقات لوساكا للسلام وبروتوكولاتها. إن رفض جوناس سافيمبي ومجموعة الثوار

التابعة له الامتثال لهذه الاتفاقات ألزمنا بفرض جزاءات دولية وضمان التقيد بها على النحو الصحيح، ثقة منا بأن روح الاتفاقات ستسود وأن الثوار سيلقون أسلحتهم كي يتسنى تحقيق المصالحة الوطنية.

وبالرغم من ذلك، لاحظنا مع القلق كيف تسبب الصراع بالفعل في فقدان حياة نصف مليون من الضحايا وما زال يولد المزيد من الضحايا، ويخلف الدمار والبؤس والفقر بين الأشخاص العاديين. وخلال هذه السنة، تمت إضافة ٣٨٠ ٠٠٠ نسمة إلى عدد الأشخاص المشردين داخليا. وما تزال الغالبية الكبيرة غير قادرة على جني مزايا الثروة المعدنية الغنية في البلد، ولا يستطيع الكثيرون منهم حتى زراعة أراضيهم بسبب كثرة عدد الألغام المضادة للأفراد التي زرعت في المناطق الريفية.

ويشعر وفدي بقلق عميق إزاء هذه الحالة، التي نستنتج منها النتائج الثلاث التالية على الأقل. أولا، لا بد أن تواصل أنغولا تلقي كميات كبيرة من المساعدات الإنسانية كي يتسنى لها أن تلبي الاحتياجات الفورية لشعبها. ومع ذلك، استمعنا إلى شتى المنظمات الإنسانية تشكو من أن حكومة أنغولا تلقي عبء هذه المسؤولية على أكتاف المجتمع الدولي. نحن نطلب من حكومة أنغولا أن تأخذ هذا التعليق في الاعتبار.

والنتيجة الثانية هي أنه لا بد من زيادة مشاركة الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في البلد في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في أنغولا. ولا بد أن تتاح لتلك الأطراف الفرصة للتعبير عن احتياجات قطاعات السكان المهمشة، تلك القطاعات المهمشة من العملية السياسية. ونعرب عن سرورنا لأن المتحدثين الرسميين باسم الكنيسة الكاثوليكية اقترحوا القيام بدور أكبر في هذا الصدد، وتم إيلاء الاهتمام لمقترحاتهم. ونشجع أيضا السيد غمباري على إجراء مشاورات واسعة النطاق في سياق زيارته إلى البلد. ونعرب أيضا عن الشكر للاقتراح الذي تقدم به ممثل المملكة المتحدة والذي جاء في حينه، وأيدته فرنسا. ومفاد هذا الاقتراح أنه يتعين أن يجتمع المجلس في إطار صيغة آريا مع ممثلين من المجتمع المدني.

والنتيجة الثالثة والأخيرة هي أنه بدون توفر اتفاق سياسي أو تسوية سياسية في أنغولا، لن يواصل مجلس الأمن رصد الامتثال للجزاءات الدولية المفروضة على يونيتا، ولا سيما الجزاءات المتعلقة بالحظر على الأسلحة، والحظر على السفر ورصد الأصول المالية للمنظمات التي حصلت عليها من جراء تجارتها غير المشروعة في الماس.

ونناشد أيضا أعضاء الأمم المتحدة دعم هذه التدابير، لا سيما البلدان التي تم تعريفها في التقرير الأخير لآلية رصد الجزاءات ضد يونيتا بصفتها بلدانا لا تلتزم تماما باعتماد تدابير الرصد المحلية.

وأود أن أختتم كلامي بالتأكيد من جديد لوزير خارجية أنغولا على التزام حكومتي بالمساهمة من موقعنا في المجلس في ضمان إقرار سلام دائم لشعب أنغولا، على أساس الاتفاقات التي تم التوقيع عليها والقرارات التي اتخذها هذا المجلس.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): على غرار ما ذكره المتكلمون السابقون، أرحب بالسيد برناردو دي ميراندا، وزير الشؤون الخارجية في أنغولا، الذي جاء ليناقش معنا مسألة السلام في أنغولا. لقد قدم في بيانه الذي أدلى به أمام المجلس معلومات مباشرة عن الحالة في أنغولا. وأعرب عن الشكر أيضا لمستشار الأمين العام للمهام الخاصة في أفريقيا على بيانه.

لاحظنا خلال السنة الماضية أنه قد حدثت بعض التغييرات في عملية السلام الأنغولية. لقد اعتمدت الحكومة الأنغولية مجموعة من التدابير التي ترمي إلى تحقيق المصالحة

بغية تعزيز عملية السلام. ووضعت أيضا خطة للسلام تتألف من أربع نقاط في الاتجاه الصحيح من أجل تحقيق التسوية السياسية للحرب الأهلية في أنغولا.

وأكدت الحكومة الأنغولية من جديد أنها ستسعى لتعزيز عملية السلام في بلدها على أساس بروتوكول لوساكا. وفضلا عن ذلك، أجرت الحكومة الأنغولية بنشاط مشاورات مكثفة مع شتى الأطراف والفصائل في أنغولا بصدد الإعداد للانتخابات العامة. وأحطنا علما أيضا بالبيان الذي أدلى به الرئيس دوس سانتوس في الاحتفال الرسمي بمناسبة الذكرى السنوية السادسة والعشرين لاستقلال أنغولا حيث أعرب عن الأمل في أن تسعى الحكومة الأنغولية لتعزيز السلام وقال إنها ستقوم، استلهاما بروح الاحترام المتبادل والتسامح والحوار والفعالية باستكشاف سبل ووسائل إقرار سلام دائم وتحقيق المصالحة الوطنية. ونعرب عن تقديرنا له.

وقد حازت هذه التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأنغولية على تأييد الشعب الأنغولي والمجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة. بيد أنه نظراً للاضطرابات التي يسببها سافيمبي وقوات يونيتا المسلحة، لم يحرز سوى قليل من التقدم في عملية السلام. وما زال بروتوكول لوساكا في انتظار التنفيذ الفعال. وتقع المسؤولية الأولى عن ذلك على عاتق سافيمبي وقوات يونيتا المسلحة. إذ لم تقتصر أعمال العنف التي يرتكبانها على إعاقة عملية السلام في ذلك البلد فحسب، بل سببت أيضاً خسارة كبيرة في الأرواح وتدميراً للممتلكات.

وندين بإصرار العنف الذي ارتكبه مؤخراً سافيمبي وقواته المسلحة. ونطلب منهم إلقاء أسلحتهم، وتنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا بصورة جدية وإظهار استعدادهم للبدء في التفاوض مع الحكومة الأنغولية. وفي الظروف الراهنة، نعرب عن تأييدنا لاستمرار الجزاءات الموقعة على يونيتا ونرى أنه ينبغي رصدها عن كثب. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا للتدابير التي اتخذتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن فيما يتعلق باتحاد يونيتا.

ولتوفير المزيد من الدعم لعملية السلام، نحث الأمم المتحدة على إيلاء الاهتمام والدعم الملائمين للانتخابات في أنغولا. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة للحكومة الأنغولية. ويوجه الوفد الصيني الشكر أيضاً للسفير غمباري على ما يبذله من جهود لتعزيز عملية السلام في أنغولا. ونتطلع إلى الإحاطة التي يقدمها عقب زيارته لأنغولا ونرجو أن يقدم الأمين العام مقترحات لتعزيز المرحلة التالية من عملية السلام في أنغولا.

السيد مجدوب (تونس) (تكلم بالفرنسية): أرحب ترحيباً حاراً في مجلس الأمن بالسيد ميراندا، وزير الشؤون الخارجية في أنغولا.

ويرحب الوفد التونسي بعقد هذه الجلسة التي تشهد باهتمام المجلس المتصل بمسألة أنغولا وبالتزامه بتسوية الصراع المسلح الذي استمر، كما أشار البعض، أكثر من ربع قرن، فألحق بالشعب الأنغولي معاناة وخسائر رهيبة وأخر عملية التنمية في هذا البلد.

ولا تزال الحالة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، رغم بعض التحسن، تتحمل الوطأة المباشرة لهذا الصراع. ولعلنا نشير على وجه الخصوص إلى العدد الكبير من المشردين داخلياً، ولا سيما من النساء والأطفال. ونهيب بالوكالات الإنسانية أن تواصل الاضطلاع بجهودها، بالتعاون عن كثب مع السلطات الأنغولية، للتخفيف من معاناة المشردين داخليا.

وتقع المسؤولية الكاملة عن هذه الحالة على عاتق يونيتا التابعة للسيد جوناس سافيمبي، الذي يرفض أن يحترم التزاماته بموجب بروتوكول لوساكا ويواصل تحديه للمجتمع

الدولي وقرارات مجلس الأمن. ذلك أن يونيتا، رغم ضعف قدراتها العسكرية وانكماش هذه القدرات، تواصل القيام بأنشطة حرب العصابات مستهدفةً المدنيين. وهذه الحالة مثار قلق بالغ لوفدي. ونحن ندين هذا العمل بقوة، فهو مرفوض، وخاصة لأن السبب الرئيسي لقيام السيد سافيمبي بإطالة أمد الصراع لا دخل له بخدمة قضية السلام أو رفاه الشعب الأنغولي.

ونرحب بتجديد الحكومة الأنغولية كثيراً الإعراب عن التزامها ببروتوكول لوساكا وبمبادراتها الرامية لتعزيز عملية السلام وتحقيق استقرار الحالة في البلد. كما نرحب بعزمها عقد انتخابات ديمقراطية. وندعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة بوجه خاص إلى المساعدة في تنظيم هذه الانتخابات وكفالة إجرائها في أفضل الظروف الممكنة وبمشاركة جميع قوى القاعدة الشعبية في المقاطعات.

ومن الواضح أن الحكومة الأنغولية قد وفت بنصيبها من المسؤولية. وبقي أن تستجيب يونيتا على نحو إيجابي لليد التي مدتها إليها الحكومة الأنغولية، وتتخلى عن الخيار العسكري، وتكف عن أخذ مستقبل البلد بأسره رهينة لديها. علاوة على ذلك، نرى أن الصراع الجاري في أنغولا يهدد الأمن والاستقرار في الجنوب الأفريقي.

وتشارك تونس في الاعتقاد بعدم إمكان الحل العسكري لهذا الصراع. ولذلك فإننا ندعو مرة ثانية لأن تطبق الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا تطبيقاً دقيقاً وصارماً، فهي في رأينا تشكل الوسيلة الوحيدة لقطع خطوط إمداد يونيتا بالأسلحة وغيرها من العتاد الحربي. وينبغي الإبقاء على الجزاءات حتى تصبح عملية السلام غير قابلة للانتكاس.

ونؤكد في هذا الصدد أهمية أعمال التحقيق التي تضطلع بها آلية رصد الجزاءات المفروضة على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا. ونعلق أهمية كبيرة في هذا الصدد على التحقيقات التي تجريها الآلية، وخاصة التحقيقات ذات الصلة بتهريب الماس، الذي يشكل لب الحرب في أنغولا وأحد مصادر الدخل الرئيسية لحركات التمرد في أفريقيا بصفة عامة، وفي أنغولا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية بصفة خاصة. ونعرب عن أملنا في أن تتعاون جميع الأطراف المعنية مع آلية الرصد حتى تسلط الضوء على جميع الانتهاكات للجزاءات المتعلقة بالماس.

وختاماً، فإننا نؤيد الزيارة المقبلة التي يقوم بها السفير غمباري لأنغولا، ونشجعه على مواصلة بذل جهوده الرامية لمساعدة الأنغوليين على الرجوع إلى طريق السلام والاستقرار والمصالحة.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر السفير غمباري على إحاطته الإعلامية. وأود أيضاً أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بقدوم وزير خارجية أنغولا إلى المجلس. ويمكن للمجلس أن يستفيد في أعماله المتصلة بالحالة في أنغولا استفادة هائلة من هذه الاتصالات المباشرة مع الحكومة وغيرها من القوى الإيجابية في المجتمع الأنغولي. كما نرحب بهذه الفرصة التي أتيحت للاستماع إلى وجهات نظر البلدان غير الأعضاء. ومن ثم فإني ممتن لك يا سيدتي لعقدك هذه الجلسة المفتوحة.

ويساورنا القلق إزاء زيادة العنف والنشاط العسكري في أنغولا. ونتيجة لذلك، نشهد تدهوراً في الحالة الإنسانية، وزيادة في عدد المشردين داخلياً، وتدفقاً للاجئين إلى البلدان المجاورة. ويجب على جميع الجهات المعنية أن لا تدخر وسعاً في مد يد العون للمعذبين. وأفهم أن الحكومة تستعين بالجيش وقدراته الإدارية لتحاول المساعدة في إيصال المعونة الإنسانية إلى المناطق التي لا تصل إليها الأمم المتحدة. ولا بد من مواصلة بذل هذه الجهود. علاوة على ذلك، نود

أن نشجع الحكومة على إمعان البحث عن طرق لزيادة محاولاتها التخفيف من معاناة الشعب الأنغولي. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي بالتشديد على أهمية تحسين الحالة المتعلقة بسلامة الأفراد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

إن المسؤولية الأساسية عن عدم تنفيذ بروتوكول لوساكا، وعن الصراع الدائر في أنغولا يتحملها اتحاد يونيتا وعلى رأسه جوناس سافيمبي. ونحن ندين بقوة هجمات اتحاد يونيتا، وندين بصفة خاصة الهجمات الفظيعة المرتكبة ضد المدنيين. ويتعين على اتحاد يونيتا أن يدخل في اتفاق فوري لوقف لإطلاق النار، وأن ينخرط مع الحكومة في حوار بناء يستشرف المستقبل. وأوافق على الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره الأخير، وهو أن الصراع في أنغولا لا يمكن حله بالوسائل العسكرية. فالطريق إلى السلام والمصالحة يمر عبر الحوار البناء.

وفي هذا الصدد، أحيي الحكومة على الإجراءات الإيجابية التي اتخذتها. إن الجهود الرامية إلى التماس حل سياسي للصراع لا بد من أن تستمر. وفي اعتقادي أنه يتعين على الحكومة في هذه العملية، وفي جهودها لتوطيد الديمقراطية والحكم الرشيد، أن تتعاون تعاونا وثيقا مع المجتمع المدني، وأن تبقى على حوار متواصل معه. فثمة مبادرات مثيرة للاهتمام اضطلعت بها قوى داخل المجتمع المدني والكنائس. وقد سرني أن علمت اليوم باللقاء الذي تم بين الرئيس وقائد الكنيسة. وفي مرحلة ما، قد تكون فكرة وجيهة أن يجتمع مجلس الأمن بممثلي مثل هذه المجموعات. فلعله يكون من المفيد لنا أن نعرف المزيد عن أنشطتها وأفكارها، ونكتشف كيف يمكن للمجلس أن يشجع هذه الأنشطة.

إن الحالة الإنسانية في أنغولا تثير القلق. وفي هذا الصدد، نعتقد أن إسهام مكتب الأمم المتحدة في أنغولا مهم في تحسين هذه الحالة. والمهم بصفة خاصة هو أن يتعاون المكتب بشكل وثيق مع حكومة أنغولا. ونحن نثني على الحكومة لنهجها المتفتح لهذا التعاون. ويحدونا الأمل في أن تبقي الحكومة تركيزها على قضايا حقوق الإنسان، وأن تحافظ على نهجها المتسم بالمسؤولية، بأن تستمر في سعيها إلى تحديد جوانب الضعف الحالية والتغلب عليها.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز إلى مسألة الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا. إن الجزاءات أداة بالغة الأهمية للمجلس، لأنها تمكنه من الاستمرار في ممارسة الضغط على سافيمبي واتحاد يونيتا. وهذا الضغط مطلوب. ونستشف من تقارير آلية الرصد أن الجزاءات تخدم غرضا، بحدها من قدرة اتحاد يونيتا على شن الحرب. وبالتالي، ينبغي أن تظل الجزاءات نافذة. ويمكن لجميع الدول الأعضاء أن تؤدي دورها لصالح الوضع في أنغولا، بأن تكون صارمة في تنفيذ تلك الجزاءات. ومن واقع تقارير الآلية، نرى أن ثمة مجالا لتحسن كبير.

السيدة لي (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أنضم إلى زملائي في الترحيب في مجلس الأمن بوزير العلاقات الخارجية في أنغولا، وبالوزراء الآخرين الحاضرين هنا اليوم. كما نشكر وكيل الأمين العام، السيد غمباري، على البيان الذي أدلى به في بداية الاجتماع.

ونود، في البداية، أن نشير إلى الحالة على أرض الواقع في أنغولا. فتلك هي خلفية اجتماعنا، والسبب في ضرورة أن نعمل على سبيل الاستعجال من أجل تحقيق السلام في أنغولا. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على بعض الأرقام المتعلقة بالحالة الإنسانية التي يواجهها شعب أنغولا يوميا. فوفقا للتقرير الذي أصدره صندوق ”أنقذوا الأطفال“، في مطلع هذا الشهر، هناك طفل من بين كل ثلاثة أطفال في أنغولا لن يعيش بعد سن ٥ سنوات،

وأن نسبة ٣٤ في المائة من الأسر لا تحصل بسهولة على المياه الصالحة للشرب. وعلاوة على ذلك، فإن ٤٤ في المائة من السكان لا يستفيدون من تسهيلات الصرف الصحي السليم. وهذه الأرقام تبعث على الجزع، وخاصة بالنسبة لبلد غني إلى هذا الحد بالموارد الطبيعية، بما فيها اثنان من أثمن الموارد، وهما الماس والنفط.

وللوهلة الأولى، يبدو الصراع في أنغولا مباشرا وواضح المعالم نسبيا. فهناك فقط طرفان رئيسيان في الصراع: الحكومة في لواندا، ومتمردو اتحاد يونيتا في الغابات. ومع ذلك، فإن القتال ما زال مستمرا منذ أكثر من ٢٦ سنة. ويجب أن يكون قد اتضح الآن أن حل الصراع لا يكمن في استعمال القوة. وقد كرر هذا المجلس التأكيد في عدة مناسبات على أنه لا يوجد حل عسكري للصراع في أنغولا.

فلننظر في العوامل الإيجابية المتاحة لنا. أولا، إن حكومة أنغولا ملتزمة بالسلام، وقد بذلت جهودا محمودة للنهوض بعملية السلام. ثانيا، لدينا بالفعل جزاءات فرضت على اتحاد يونيتا ونجحت في تقليص قدرته على شن حرب تقليدية ضد الحكومة. ثالثا، المجتمع المدني الأنغولي، أدى أيضا دورا إيجابيا في محاولة إحلال السلام والاستقرار في أنغولا. غير أن اتحاد يونيتا بدأ يرجع إلى حرب العصابات، الأمر الذي ليس من شأنه إلا إدامة دورة العنف. وواجبنا إذن هو أن ننظر في كيفية الجمع بين ضغط الجزاءات ونُهُج أخرى لتحقيق المصالحة الوطنية والسلام في أنغولا.

ونلاحظ أن مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد في نهاية الجلسة، يعرب عن دعم المجلس لجهود السلطات الأنغولية، بالتشاور مع الأحزاب السياسية وأوساط المجتمع المدني، في جهودها من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. وبغية تحقيق ذلك فإن أهم مصالحة يجب أن تتم، هي المصالحة بين الطرفين الرئيسيين اللذين لم يدخلا حتى الآن في حوار مباشر.

وفي المراحل الأولى، ربما يستطيع المجتمع المدني الأنغولي أن يساعد الحكومة في جهودها للتوصل إلى تسوية سلمية، بمحاولة تعزيز ثقة اتحاد يونيتا في عملية السلام. ومستشار الأمين العام المعني بأفريقيا، فيما يخصه، يمكنه أيضا، أثناء زيارته المقبلة لأنغولا، أن يستكشف مع الحكومة إمكانيات إحضار اتحاد يونيتا إلى طاولة التفاوض.

ومع أننا نعي أن المفاوضات في الماضي كانت تجارب تعيسة بالنسبة لشعب أنغولا، فلا يمكننا أن نتجنبها في سعينا لتحقيق السلام. ومن المرجح أن تكون المفاوضات مطولة، حيث أنه لا توجد حلول سريعة للصراع. ويتعين على جميع الأطراف أن تظل ملتزمة بقوة بإيجاد تسوية سياسية.

وقد أدت الأمم المتحدة دورها. والمجتمع الدولي يمكنه أيضا أن يؤدي دوره، بحمل اتحاد يونيتا بشكل مباشر، من خلال الامتثال التام للجزاءات المفروضة عليه حاليا، على الاقتناع بضرورة الاستجابة على نحو بناء للفرص التي تتاح له للجلوس إلى طاولة التفاوض. وقد ادعى اتحاد يونيتا أكثر من مرة أنه أيضا يريد السلام؛ وهذا الادعاء ينبغي اختباره مرة أخرى. فإذا استجاب اتحاد يونيتا بشكل بناء، فيمكن الشروع في المفاوضات في إطار اتفاق لوساكا. وإلى أن يتسنى ذلك، نحث حكومة أنغولا والمجتمع الدولي على الاستمرار في معالجة الحالة الإنسانية المتردية في أنغولا. وفي هذا الصدد، نشجع حكومة أنغولا على إعطاء الأولوية لإصلاح المطار في كويتو الذي دمر بشكل خطير، مما عرض العاملين في المجال الإنساني للمخاطر، وعرقل العمليات التي تنفذها وكالات المعونة لإيصال المساعدة إلى الأعداد الكبيرة من المشردين في المقاطعة.

وأخيرا، نود أن نكرر التأكيد على تأييدنا لمبادرات حكومة أنغولا في سعيها إلى إحلال السلام في هذا البلد.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر مرة أخرى إلى وكيل الأمين العام، السيد ابراهيم غمباري، على إحاطته الإعلامية الشاملة والواضحة بشأن قضية تتسم بأهمية حيوية بالنسبة للسلام والاستقرار في منطقة الجنوب الأفريقي. كما نرحب بإسهام وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، السيد جواو برناردو دي ميراندا، ونشكره على مساهمته الهامة في مداولاتنا.

إن وفد جامايكا ما زال يشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة في أنغولا. وقد أحطنا علما ببالغ الاهتمام بما قاله وزير العلاقات الخارجية، ومناشدته المساعدة من المجتمع الدولي. ولاحظنا أنه، على الرغم من التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار للسكان في المناطق التي يمكن الوصول إليها، كان هناك تدهور ملحوظ في الحالة. ففي نهاية آب/أغسطس بلغ عدد الأشخاص الذين ذكرت التقارير أنهم تشردوا منذ استئناف أعمال القتال في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أكثر من ٤ ملايين. ونحن نشعر بالقلق، بصفة خاصة، إزاء الظروف الخطيرة التي يعيش فيها الأطفال، وفقا لما جاء في تقارير الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى. ونود أن نشدد على أهمية ضمان سلامة وأمن الأفراد العاملين في الحقل الإنساني، وكذلك حرية تنقلهم وقدرتهم على الوصول إلى القطاعات السكانية الضعيفة.

نود أن نؤكد أن المسؤولية الرئيسية عن استمرار الصراع في أنغولا تقع على عاتق اتحاد يونيتا. ونجدد مطالبتنا بأن يفي الاتحاد بالتزاماته بموجب بروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع. لقد حان الوقت لأن يسلِّم زعماء يونيتا بأن الحل السياسي هو الطريق الوحيد إلى ضمان إنهاء الحرب الأهلية المؤلمة التي طال أمدَها في أنغولا. إن الهجمات الأخيرة التي شنّها الاتحاد على المدنيين تستحق إدانتنا. وفي الوقت نفسه، من المهم أن يواصل مجلس الأمن والمجتمع الدولي الضغط على يونيتا من خلال الجزاءات. ومن الواضح أن الجزاءات كان لها بعض التأثير كما تبين من خلال آلية الرصد، ولكن من الواضح كذلك أن الدول الأعضاء يلزم أن تتعاون تماما حتى تأتي الجزاءات بالأثر المطلوب وهو فصل اتحاد يونيتا عن مصادر تمويل عملياته العسكرية.

وتشجعنا كذلك عودة ظهور المجتمع المدني في أنغولا. كما تشجعنا التقارير التي تفيد بأن بعض أعضاء يونيتا كان رد فعلهم إيجابيا على مبادرة زعماء الكنيسة بالقيام بالوساطة للتوصل إلى سلام على أساس التفاوض بين يونيتا وحكومة أنغولا. ويجب أن يكون واضحا، مع ذلك، أن اتحاد يونيتا لا يمكنه الاستمرار في السعي إلى حل خارج نطاق بروتوكول لوساكا. ويشجعنا، بصورة خاصة تشكيل شبكة سلام، في أوائل أيلول/سبتمبر، تشمل عدة شخصيات بارزة من الكنيسة والمجتمع المدني. ونرحب بالمساعدة التي قدمتها حكومة أنغولا إلى الاتحاد بغية تحويله إلى حزب سياسي، استعدادا لخوض الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في العام القادم.

ونرحب بالتأكيد المستمر لالتزام الحكومة بالسلام في إطار بروتوكول لوساكا والتدابير المتخذة لإنشاء صندوق للسلام والمصالحة الوطنية، وكذلك موافقة الحكومة على خطة سلام من أربع نقاط.

وتؤيد جامايكا استجابة الأمين العام للطلب الرسمي المقدم من حكومة أنغولا من أجل الحصول على مساعدة من الأمم المتحدة. إن متابعة برنامج العمل الذي ستعده الأمانة

العامة عقب الزيارة المقبلة التي سيقوم بها السيد غمباري، وكيل الأمين العام، إلى المنطقة، سيوفر الأساس لتصرف مجلس الأمن مواصلة لعملية السلام. ونحث الحكومة على بذل كل ما في وسعها لضمان وجود الظروف السياسية والأمنية اللازمة من أجل الانتخابات المقررة. فإذا شاء اتحاد يونيتا البقاء خارج نطاق العملية السياسية، فيجب ألا يسمح له بأن يغيِّر مسار الانتخابات بزعزعة الاستقرار ونشر البلبلة، والقيام، بذلك، بفرض إرادته على سرعة حدوث التغييرات السياسية الهامة.

ختاما، أود أن أؤكد تأييدنا لزيارة السيد غمباري، وكيل الأمين العام، إلى المنطقة ونتطلع إلى السماع منه عند عودته.

استأنف الآن مهامي كرئيسة المجلس.

المتكلم التالي وزيرة خارجية ملاوي. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة باتيل (ملاوي) (تكلمت بالانكليزية): اسمحي لي، سيدتي الرئيسة، بأن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم إليك بالتهنئة على توليك رئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ووفدي على اقتناع بأن ما تتمتعين به من خبرة ودراية والتزام شخصي سيرشد هذا المجلس بنجاح في مواجهة القضايا العديدة ذات الأهمية العالمية الحاسمة التي تعرض عليه بانتظام، بما في ذلك المسألة قيد المداولة الآن.

ويود وفدي الإشادة بصورة خاصة بشخصك، سيدتي الرئيسة، وبالأعضاء الآخرين في مجلس الأمن لإفساح وقت المجلس لعقد جلسة علنية مكرسة للحالة في أنغولا. فهذه مسألة ملحّة للغاية بالنسبة لحكومتي ولمنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وكل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، خاصة بسبب المحنة الشديدة التي يعانيها إخوتنا وأخواتنا نتيجة لدمار حرب حمقاء في ذلك البلد. ولذلك، آمل أن تكون مداولاتنا مفيدة وأن تساعد على تحديد تدابير ملموسة للخروج من الدائرة المفرغة في السعي العالمي إلى حل سريع للحرب الأهلية الطويلة الأجل في أنغولا.

يود وفدي أن يؤيد ويردد مشاعر القلق البالغ وخيبة الأمل التي أعربت عنها الوفود الأخرى في هذه الجلسة الخاصة. ونشاطر مشاعر خيبة الأمل المتزايدة إزاء ما يبدو من عدم ملاءمة أية تدابير اتخذها مجلس الأمن حتى الآن لكبح جماح جوناس سافيمبي وجماعة يونيتا المتمردة التابعة له. ولا شك أننا نشعر بقلق مفرط إزاء بطء التحرك في اتجاه تسوية حاسمة لأزمة أنغولا. ولذلك، يرجو وفدي بذل جهود جديدة وسريعة وإدخال زخم سياسي جديد في التدابير الحالية لإرغام جوناس سافيمبي على التمسك بقرارات مجلس الأمن التي تهدف إلى تحقيق سلام دائم في أنغولا. إن إنعاش الحوار بين حكومة أنغولا ومتمردي يونيتا يظل أساسيا بالنسبة للسلام والتنمية في ذلك البلد.

إن استمرار حب القتال لدى اتحاد يونيتا لا يبشر بالخير بالنسبة للجهود الداخلية والعالمية المبذولة من أجل تحقيق أقصى حد من الفوائد المحتملة للسلام والاستقرار وإعادة التأهيل الاقتصادي والاجتماعي والتقدم بالنسبة لشعب أنغولا الذي نال أكثر من نصيبه من المعاناة. ومن غير المقبول تماما أن يستمر تدهور أحواله وأن تكون حقوق الإنسان الخاصة به وتطلعاته ضحية على مذبح المصالح الذاتية السياسية الضيقة لعصابة وحشية من الأفراد الحمقى مثل سافيمبي والمتواطئين معه من يونيتا. وفي هذا الصدد، يود وفدي الإعراب عن إدانته القاطعة لعناد اتحاد يونيتا ووحشيته؛ ويعتبر سافيمبي مسؤولا تماما عن جميع أعمال الإرهاب المشينة المرتكبة ضد أبناء بلده.

وتؤكد ملاوي من جديد اعترافها ببروتوكول لوساكا لعام ١٩٩٤ وإيمانها الثابت به وتأييدها له، بالنسبة

لأنغولا. ويظل هذا الإطار الطريق الشرعي الوحيد والخيار القابل للتطبيق من أجل تسوية سلمية للمشكلة في أنغولا، والحل القادر على إعادة الأمن والاستقرار السياسي إلى ذلك البلد، في نهاية المطاف.

إن هجمات يونيتا الحمقاء والمستمرة ضد السكان المدنيين العزل، بما في ذلك المدنيين المسافرين في القطارات والحافلات، وقتل الزعماء في الآونة الأخيرة، والمذبحة الوحشية لعمال مناجم الماس في المناطق الشمالية الشرقية من أنغولا تعد تذكرة شديدة للمجتمع الدولي بقسوة مجموعة المتمردين وعدم وطنيتهم. وتعتبر هذه الأحداث الوحشية أيضا دلالة على أن نظام الجزاءات القائم ضد يونيتا لا جدوى منه، حيث أن الحظر المفروض لم يؤد بأي حال إلى تحقيق الهدف المرجو المتمثل في حرمان صندوق حرب سافيمبي من المال.

وبهذا المعنى، قد لا يكون من سوء الظن الزائد، الاشتباه في وجود روابط خفية بين الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) ومصالح خارجية إجرامية يمكن أن تغذي جهد سافيمبي الحربي. وفي ضوء ذلك، سيكون من الضروري التحقيق في كل ثغرة محتملة في نظام الجزاءات بغية تعزيزه وتوسيع شبكته أيضا لكي تشمل جانب الطلب على الماس والموارد الأخرى التي تدعم يونيتا.

والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من جانبها - كما أشار إلى ذلك ممثل موريشيوس - وافقت خلال اجتماع قمتها المعقود في ملاوي في آب/أغسطس على تشديد جزاءات الأمم المتحدة المفروضة على يونيتا باعتماد طائفة واسعة من التدابير ضد الحركة. وبالتالي فإنني أدعو المجتمع الدولي إلى تأييد الجماعة الإنمائية في تنفيذ نظام الجزاءات المفروضة على يونيتا.

وفي الختام، يود وفدي أن يحذر من أن الآثار الواقعة على أنغولا والمنطقة دون الإقليمية للجنوب الأفريقي بأكملها من استمرار المأزق في الحرب الأهلية آثار منذرة بالشر ومريعة، سياسيا واقتصاديا. وفي حين أن ملاوي تقدر كثيرا العمل الحميد الذي اضطلع به حتى الآن مكتب الأمم المتحدة في أنغولا، فضلا عن الالتزام الشخصي الهائل للأمين العام للأمم المتحدة وممثله الشخصي لدى أنغولا، لا تزال هناك حاجة إلى نقلة عاجلة في اتجاه اعتبار الفظائع التي ارتكبتها يونيتا أعمالا إجرامية، في سياق النظام القانوني الدولي القائم والمتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. والأهم من ذلك، هو أنه ينبغي أن يكون أكثر وضوحا لسافيمبي أن المجتمع الدولي لن يقف مكتوف الأيدي إلى الأبد وهو يشاهده يرهب ويقتل الأنغوليين دون عقاب. وقد نفد صبرنا معه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): المتكلم التالي في قائمتي هو وزير الشؤون الخارجية والتعاون والمجتمعات في الرأس الأخضر، السيد مانويل إنوسنسيو سوسا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سوسا (الرأس الأخضر) (تكلم بالفرنسية): وفي نيسان/أبريل ١٩٩٧ - عندما بدأت، في سياق بروتوكول لوساكا، إعادة الحالة الطبيعية إلى إدارة الدولة في مبانزا كونغو، كانت الآمال عالية بين الشعب الأنغولي بأسره والمجتمع الدولي أيضا، لأن الجميع اعتقدوا أن الوقت قد حان لاستعادة السلم والاستقرار السياسي لأنغولا وأن المصالحة الوطنية والتعمير يمكن أن يبدآ.

ومن دواعي الأسف، لم يستغرق الأمر سوى بضعة أشهر لتخبو تلك الآمال بسبب مناورات يونيتا التسويفية. وقد ذهل الشعب الأنغولي لتلك التطورات، واحتار المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من الجهود المتواصلة لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا وحكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، فضلت يونيتا مرة أخرى، بقيادة سافيمبي، الحرب على السلام.

إن أنغولا والرأس الأخضر لديهما علاقات خاصة جدا بسبب العديد من روابطهما التاريخية والثقافية. ولذلك فإننا ظللنا نتابع بقلق بالغ تطور الحالة في هذا البلد الشقيق، الذي قدمنا إليه دائما دعمنا، بروح من التضامن، في سعيه إلى السلام الدائم - وهو شرط أساسي لتنميته.

لقد عانى الشعب الأنغولي كثيرا بسبب الحرب، التي بذرت الموت والدمار وخرّبت اقتصاد البلد.

ومع ذلك، فإن جهود المجتمع الدولي والشعب الأنغولي نفسه الرامية إلى استعادة السلم والاستقرار السياسي وإعادة بناء البلد ظلت تعوقها أعمال يونيتا، ملحقة الخراب بالسكان المدنيين والهياكل الأساسية في محاولة لعرقلة إعادة الحالة السياسية إلى طبيعتها في أنغولا.

ولهذا أيد الرأس الأخضر الجزاءات المفروضة على يونيتا، ويسعده أنها ساهمت دون شك في الحد من القدرة العسكرية لتلك الجماعة.

وقد أدان رئيس مجلس الأمن، في بيانه الصادر في ٢٠ أيلول/سبتمبر الماضي بأقوى عبارات ممكنة الأعمال الإرهابية التي ترتكبها منظمة جوناس سافيمبي وأكد أنه لا يمكن أن يبررها أيما هدف سياسي.

ولاحظت جمهورية الرأس الأخضر مع الارتياح محتويات الرسالة المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر الموجهة إلى مجلس الأمن من حكومة أنغولا، والتي تذكر أنه، نتيجة للجزاءات وزيادة الضغط الدولي على الجناح العسكري ليونيتا لإجبارها على مراعاة الالتزامات التي دخلتها في إطار بروتوكول لوساكا، بدأت تظهر نتائج إيجابية.

ونظرا لأن منظمات وأفرادا خارج أنغولا يواصلون دعم حركة التمرد ويستفيدون من الاتجار غير المشروع بالأسلحة، ووسائل النقل وأجهزة الاتصالات، وكذلك المعاملات المالية غير المشروعة والاتجار بالموارد الطبيعية للبلد، فإنه ينبغي اتخاذ تدابير إضافية لوضع حد لهذه الأنشطة الإجرامية.

وهذه التدابير لا يمكن اتخاذها إلا من خلال آليات فعالة للمراقبة في سياق استعراض الجزاءات، التي لي ثقة في أن المجلس سيتمكن من تعزيزها.

وفي الوقت الذي تصبح فيه مكافحة الإرهاب الدولي أولوية ذات أهمية متزايدة بالنسبة للمجتمع الدولي، فإن الأعمال الإرهابية التي ترتكبها يونيتا بقيادة جوناس سافيمبي - والتي أصبحت بالفعل موضع إدانة عامة من المجتمع الدولي ومجلس الأمن - ينبغي أن ينظر فيها مجلس الأمن مرة أخرى بدقة ليحدد ما إذا كان ينبغي اتخاذ تدابير إضافية في هذا الإطار بغية وضع حد نهائي للهجمات الإجرامية على المدنيين.

وقد اضطلعت الحكومة الأنغولية بمبادرات هامة لتعزيز عملية السلام، والمصالحة الوطنية واستقرار الحالة في البلد. وأعلنت فعلا عن أنها تعتزم إجراء انتخابات في إطار عملية التحول الديمقراطي في أنغولا، وفقا للمعايير والمبادئ الديمقراطية المقبولة عالميا.

وإننا نرحب بهذه التدابير والطريقة التي امتثلت بها الحكومة الأنغولية لالتزاماتها إزاء المجتمع الدولي في إطار عملية السلام. ونود أن نكرر تأكيد موقفنا الذي كثيرا ما تكرر تأكيده وهو أن بروتوكول لوساكا لا يزال الإطار القانوني الصحيح لإحلال سلام دائم في أنغولا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الرأس الأخضر على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي في قائمتي هو معالي نائب وزير الشؤون الخارجية والإعلام والإذاعة في ناميبيا، الأونرابل تولياميني كالوموه.

السيد كالوموه (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، هذه هي المرة الثالثة في أقل من أسبوعين التي تناقش فيها مسألة أفريقية في مجلس الأمن تحت رئاستكم. وأملنا الكبير وتوقعنا أنه عندما يجتمع المجلس المرة القادمة بشأن أي من القضايا التي نوقشت في الأسبوعين الماضيين فإنه سيجتمع للنظر في تقدم ملموس بشأنها.

ويقدر وفد بلادي الأهمية التي تولينها، سيدتي الرئيسة، للموضوعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين في أفريقيا وأن هذا النهج لدليل على العلاقات التاريخية الممتازة بين بلدكم وأفريقيا، وهدفكم المعلن بإيلاء اهتمام خاص للصراعات التي تعصف بقارتنا.

ويثير الوضع في أنغولا قلقا عميقا لناميبيا بطبيعة الحال. فلقد عانى شعب أنغولا من حرب وحشية فظيعة مدمرة منذ أكثر من ربع قرن. ومنذ بضعة أيام احتفلوا بمرور ٢٦ عاما على استقلالهم – ٢٦ عاما من الآلام والمعاناة والدموع. إذ تعرضوا لهجمات إرهابية فظيعة اقترفها اتحاد يونيتا، بقيادة السيد جوناس سافيمبي. كما أن حرب العصابات التي شنها الاتحاد اتخذت أبعاداً عابرة للحدود لتشمل بلداناً مجاورة، بما فيها ناميبيا.

لا أنوي أن أثير سأم أعضاء مجلس الأمن بالتاريخ المتشعب للمحاولات العديدة التي بذلتها المجموعة الدولية لمساعدة شعب أنغولا على إيجاد حل سياسي دائم ومقبول على نطاق واسع لمشاكل هذا البلد دون جدوى. ولكن لكي نضع الوضع الحالي في أنغولا في نصابه، أود أن استرعي انتباه المجلس إلى الأحداث التالية، التي سبقت الوضع القائم حالياً.

إننا جميعا نتذكر أنه في عام ١٩٩٢ شعر شعب أنغولا والمجتمع الدولي معاً بالإحباط وخيبة الأمل الشديدة عندما أعلن اتحاد يونيتا، بعد خسارته الانتخابات التي راقبها المجتمع الدولي ونظمتها الأمم المتحدة وأشرفت عليها، رفض نتائجها واستئناف الحرب كاملة النطاق. وهذا أمر مدون في سجلات التاريخ.

وفي عام ١٩٩٧، شعر شعب أنغولا والمجتمع الدولي، مرة أخرى، بالسخط عندما تخلى اتحاد يونيتا عن تنفيذ بروتوكول لوساكا، الذي تم التفاوض عليه وصياغته واستكماله بصعوبة كبيرة بين حكومة أنغولا واتحاد يونيتا في عام ١٩٩٤، بوساطة نشطة من الممثل الخاص الراحل للأمين العام الأستاذ بلونديين بيي. ومرة أخرى أخفق الاتحاد في الامتثال لشروط بروتوكول لوساكا، الذي كان قد وقع عليه.

واليوم يوجد من يعتقد أن السيد جوناس سافيمبي تغير الآن بشكل من الأشكال ليصبح مهتما بمفاوضات حقيقية، وأننا يمكننا أن نثق بأنه سيفي بأي التزام ينتج عن هذه المفاوضات. ولكن إذا اهتدينا بالتاريخ فمن الواضح أن هذا التقييم سيثبت خطأه. فمن الجلي أن السيد سافيمبي يواصل تحدي رغبة المجتمع الدولي، وكذلك مطالبه المتكررة، من أجل عودته إلى تطبيق بروتوكول لوساكا. ويجب عدم السماح للسيد سافيمبي بممارسة المزيد من الخداع والتذرع بالباطل من خلال الظهور دائماً في مظهر المهتم بالحل السلمي بينما هو يعد العدة للحرب. إن اقتراحه الأخير بتنقيح بروتوكول لوساكا يجب رفضه.

ولقد دعا فخامة السيد خوسيه إدواردو دوس سانتوس رئيس جمهورية أنغولا، وغيره من زعماء المنطقة، السيد سافيمبي عدة مرات إلى استئناف تنفيذ بروتوكول لوساكا. ولكنه بدلا من ذلك اختار مواصلة حربه الطائشة

الغاشمة ضد شعب أنغولا. وإزاء هذا الوضع، لا خيار أمام مجلس الأمن إلا الاستمرار في ممارسة أقصى درجات الضغط لحمل يونيتا والسيد سافيمبي على العودة إلى عملية السلام.

ويثني وفد بلادي على جهود الحكومة الأنغولية لتنفيذ بروتوكول لوساكا، بما في ذلك من خلال صندوق السلام والمصالحة الوطنية. وإننا نناشد المجتمع الدولي أن يقدم أية مساعدة ممكنة، مالية وفنية على حد سواء، إلى شعب أنغولا لتمكينه من تنفيذ هذه المهمة الصعبة وهي تنظيم انتخابات حرة ونزيهة. ونحن ما زلنا قلقين بشدة إزاء الحالة الإنسانية في البلاد، ونناشد المجتمع الدولي أن يزيد المساعدة التي يقدمها للحكومة الأنغولية لكي تعالج هذه الحالة.

ورغم أن من الواضح أن الحملة العسكرية التي شنتها القوات المسلحة الأنغولية والجزاءات التي فرضها مجلس الأمن قللت كثيراً من قدرة اتحاد يونيتا على شن حرب تقليدية خطيرة، فإن التقرير الأخير لآلية الرصد ما زال يظهر أن عمليات يونيتا مستمرة في مناطق عديدة.

وما زال الكثير من ممثلي اتحاد يونيتا في الخارج يزاولون أنشطتهم في عدد من البلدان، أغلبها في أوروبا وأمريكا الشمالية بل وحتى في أفريقيا، دون أي عائق. هذا بالإضافة إلى أن العمليات الخاصة بصفقات الأسلحة والماس، وكذلك دعم الأجهزة المالية والدعائية ليونيتا، مستمرة بلا هوادة. ومن المقلق على وجه الخصوص أن آلية الرصد تقول إنه بالرغم من إثارتها لبعض هذه القضايا لدى سلطات البلدان المعنية فإن تلك السلطات لم تتخذ إجراءات لوقف انتهاك الجزاءات المفروضة على يونيتا نصا وروحا.

وإحدى الوسائل التي يستخدمها اتحاد يونيتا لشن حملته الدعائية هي التكنولوجيا الإلكترونية. ونرجو أن تتخذ البلدان التي توجد فيها مواقع الاتحاد على شبكة الإنترنت العالمية وغيرها من أدوات الدعاية الإلكترونية خطوات عاجلة وملموسة لتصحيح الوضع. وسوف يؤيد وفدي المزيد من التشديد للجزاءات، لا سيما من خلال تدابير في مجال الاتصالات.

ويلخص التقرير بحق الجهود المبذولة في إطار منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتنفيذ نظام الجزاءات وتعزيزه، فرادى وجماعة، خاصة بتعزيز أنظمة مراقبة الحركة الجوية، ومنع تحويل النفط وتهريب الماس. وقد تحقق بعض التقدم في كل هذه المجالات بينما تستمر الجهود من أجل سد كل الثغرات التي يستغلها اتحاد يونيتا في مواصلة أنشطته الإرهابية ضد الشعب الأنغولي. وفضلا عن ذلك، تشارك بلدان المنطقة مشاركة كاملة في عملية كيمبرلي، ووفدي على ثقة بأن العمل في مشروع شهادات الماس الخام سيستكمل في أقرب وقت ممكن.

ونرحب بتمديد ولاية آلية الرصد حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وعلى الآلية أن تغتنم الفرصة الآن للحصول على تفسيرات من تلك البلدان التي أشارت الآلية إلى أنها ما زالت تؤوي عناصر اتحاد يونيتا، وتسهل إدارة أصوله وصناديقه، وتوفر التسهيلات فضلا عن الدعم الفني وغير ذلك، بشكل مباشر وغير مباشر. وينبغي أن تتقدم الآلية بتوصيات إلى مجلس الأمن على أساس هذه المعلومات كيما يتخذ التدابير المناسبة. وعلى المجلس، بدوره، أن يستوثق من أن قراراته وتوصيات آلية الرصد يجري تنفيذها بالكامل.

كانت مسألة تجميد أرصدة اتحاد يونيتا وحساباته المصرفية من ضمن المسائل التي أثارتها لجنة الرصد في تقريرها. ونعتقد أن هذا سيزيد من تقليص قدرة الاتحاد على مواصلة تمويل مجهوده الحربي، إذا ما توفرت القدرة والإرادة السياسية.

معروض على المجلس التقرير الأخير لآلية الرصد. وهو تقرير شامل وتفصيلي ويتضمن توصيات هامة. لذا،

كان حريا بالمجلس أن ينظر في هذا التقرير وأن يتخذ الإجراء المناسب والفعال بشأن التوصيات التي تضمنها.

في الختام، يود وفدي مرة أخرى أن يشكر لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، التي يرأسها باقتدار السفير راين، ممثل أيرلندا، كما نشكر آلية الرصد على العمل الهام الذي تضطلع به. ونتطلع إلى تلقي توصياتها التي سيتضمنها تقريرها التالي. ونود كذلك أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر الأمين العام ومستشاره الخاص للشؤون الأفريقية، وكيل الأمين العام السفير إبراهيم غمباري، على جهودهما من أجل إقرار السلام في البلد الشقيق أنغولا. وأن مكتب الأمم المتحدة في أنغولا ييسر عملهما إلى حد كبير، ونحن نرحب بتمديد ولايته مؤخرا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل ناميبيا على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إلى جامايكا.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل البرازيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أرويو كاسترو (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أنغولا، ذلك البلد الذي تشعر البرازيل بأنه قريب منها جدا. كما أهنئك، سيدتي الرئيسة، على الأسلوب الذي تدير به جامايكا أعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر الهام.

خلال السنتين ١٩٩٣ و ١٩٩٤، وهي الفترة التي كنا نشعر فيها دائما بالقلق البالغ إزاء الحالة في أنغولا، تشرفتُ بكوني نائبا لممثل البرازيل في مجلس الأمن. ويسعدني أن أعود إلى هذه القائمة اليوم لكي أتكلم أمام مجلس الأمن وقد زادت شفافية عمله وشموله.

وترحب البرازيل بمشاركة وزير خارجية أنغولا، السيد جواو برناردو دي ميراندا في الجلسة هنا اليوم، ونشكره على البيان الذي أدلى به. كما استمعنا باهتمام للإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام، السيد إبراهيم غمباري، ونتمنى له النجاح في رحلته المقبلة إلى المنطقة.

منذ سنوات طوال ظل السلام هدفا بعيد المنال في أنغولا. ومع استمرار عدم الاستقرار، ظلت التنمية والازدهار وقائع مؤجلة بالنسبة لشعب أنغولا. ولقد أهدرت فرص عديدة للخروج من هذه الحلقة المحزنة بسبب سلوك اتحاد يونيتا، المعروف على نطاق واسع بأنه المسؤول أساسا عن استمرار القتال. ونأمل أن توفر هذه الجلسة واتصالات السيد غمباري أساسا متجددا لإنهاء الأعمال العسكرية في أنغولا.

كما أعلن الرئيس فرناندو هينريك كوردوسو في البيان الاستهلالي للمناقشة العامة يوم السبت الماضي:

> ”إنها مسألة ملحّة أن يتم التوصل إلى حل دائم للصراع في أنغولا، التي تستحق الفرصة لكي تعود إلى طريق التنمية“. (A/56/PV.44)

ولا يمكن لأنغولا أن تستمر طويلا على هذا الوضع دون تغيير. ولا بد من التصدي، على أساس الأولوية، للحالة الإنسانية المزعجة في هذا البلد. ونحن جميعا ندرك ضخامة عدد المشرّدين، والضحايا المدنيين لعنف يونيتا والأنغوليين الذين يحتاجون إلى العون.

وهناك حاجة إلى عمل الكثير كيما يتسنى معالجة الحالة الإنسانية. ولا بد أن يتحسن المناخ الأمني من أجل أن يتم توفير المساعدات الإنسانية التي تشتد إليها الحاجة.

من الواضح أن التوصل إلى حل شامل ودائم للمسألة الإنسانية يرتبط ارتباطا مباشرا بإنهاء الصراع. ويتوقف هذا الحل على عملية تفضي إلى نزع سلاح اتحاد يونيتا وتسريح أفراده الذين يتزعمهم سافيمبي وتحويل الاتحاد

إلى كيان سياسي يلتزم التزاما كاملا بالتسامح والديمقراطية والتعددية. كيف يمكن الوصول إلى هذه المرحلة هو ما يشغل مجلس الأمن منذ فترة طويلة.

لا بد من حمل اتحاد يونيتا على الاقتناع بأنه ليس هناك بديل للسلام. وعليه أن ينهي أعماله العسكرية ويدخل في حوار مع الحكومة بشأن كيفية تنفيذ بروتوكول لوساكا. واليوم بات أوضح من أي وقت مضى أن استعمال القوة لن يحقق السلام في أنغولا. والقتال الذي يخوضه اتحاد يونيتا عمل طائش يستحق الإدانة لا سيما وأنه لا يضمر نية جادة لإقرار السلام. وعلى الاتحاد أن يلتزم بما تعهد هو نفسه به من إحلال السلام والمصالحة الوطنية. وإن البرازيل تسلّم بأن بروتوكول لوساكا واتفاقات السلام تشكل الأساس لاستقرار أنغولا. فتلك قد تم التفاوض بشأنها والاتفاق عليها. ولا بد من تنفيذها. وعلى أساس هذه الوثائق ينبغي أن نعمل سعيا إلى مستقبل سالم لأنغولا.

لقد أثبتت الجزاءات أنها وسيلة مفيدة لحرمان يونيتا من أدوات الحرب. ونحن نؤيد بقوة صلابة مجلس الأمن في المطالبة بالامتثال الصارم لنظام الجزاءات المفروض على يونيتا. وفي هذا الصدد، تحيي البرازيل العمل الذي تقوم به آلية الرصد، بقيادة السفير خوان لارين، ممثل شيلي، ولجنة الجزاءات التي يرأسها السفير ريتشارد راين، ممثل أيرلندا - وعلى المجتمع الدولي أن يواصل الضغط من أجل تجنب الانتهاكات التي يمكن أن يستغلها المتمردون. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي أيضا كشف أولئك الأفراد والبلدان التي تنتهك الجزاءات. ونرجو أن يفضي الحد من الاتجار غير المشروع بالماس والأسلحة، وإغلاق مصادر تمويل يونيتا وقطع خطوط إمداداته وتمثيله، إلى أن يمتثل السيد سافيمبي لقرارات مجلس الأمن.

إننا نلاحظ مع الارتياح أن الحكومة الأنغولية تبذل جهودا مخلصة لتحسين الأوضاع في البلد والتشجيع على الانفتاح السياسي والمصالحة الوطنية. وهذا ما يعتبر واضحا بالنسبة للحكومة كما هو واضح بالنسبة للدول الأعضاء بأن من صالح الشعب الأنغولي أن يتم إحلال السلام في أقرب وقت ممكن.

ويتيح احتمال إجراء انتخابات رئاسية فرصة فريدة لإظهار الالتزام بالاستقرار. وليست هذه هي المرة الأولى التي يتوقع فيها أن تؤدي الانتخابات إلى تحقيق السلام في أنغولا.

وبعد أن رفض السيد سافيمبي الديمقراطية ونتائج الانتخابات الماضية، فإنه قد يحاول التأثير في العملية عن طريق العنف والتخويف. وهذا ما يتعين رفضه بدفع السلام إلى الأمام. وحتى تعتبر عملية الانتخابات القادمة حرة ونزيهة، ومن أجل الاعتراف الكامل بشرعية السلطات المنتخبة، فإن المجتمع الدولي يتوقع تهيئة مناخ من الاستقرار، يمكن أن تكفل فيه الحقوق الأساسية، وتضمن فيه حرية التنقل، والتعبير ويمكن فيه ممارسة الديمقراطية بالفعل.

وتثق البرازيل بأن حكومة أنغولا ستبذل قصارى جهدها، لما فيه صالح الشعب ومستقبل البلد. ويعتبر السلام بالنسبة لشعب أنغولا أكثر من مجرد انتهاء الأعمال الحربية. إنه يعني تحقيق ظروف معيشية وأمن وفرص أفضل. ومن الجوهري أن تتولى الحكومة على سبيل الأولوية، مسؤولية توفير هذه الظروف المحسنة للشعب الأنغولي.

ولا بد أن تضطلع الأمم المتحدة بدور ما. وقد تم تحديد بعض مجالات إمكانيات التفاعل عن طريق إجراء اتصالات على مستوى عال مع الحكومة وعن طريق الفريق المتعدد الاختصاصات الذي قام بزيارة أنغولا في أيلول/سبتمبر على السواء. وهناك المزيد، فيما يتجاوز هذه المجالات المباشرة، وليس من العدل أن نتوقع أن تقف الأمم

المتحدة موقف المتفرج، بينما يتم تحديد مستقبل أنغولا بما يتخذ اليوم من إجراءات. وإننا نؤيد الأمين العام كوفي عنان في القرار الذي اتخذه بإيفاد السفير غمباري إلى أنغولا قريبا للتشاور بشأن كيفية قيام الأمم المتحدة بزيادة العون الذي تقدمه في السعي إلى تحقيق السلام في البلد.

إن مصدر القوة الرئيسي الذي تملكه الأمم المتحدة في أنغولا اليوم، يتمثل في نيلها ثقة لواندا. ولقد تطلب الوصول بعلاقة الأمم المتحدة مع أنغولا إلى مستواها الراهن عملا اتسم بالبراعة من الأمين العام، ومستشاره الخاص ومكتب الأمم المتحدة في أنغولا. وتثق البرازيل بالقدرة الدبلوماسية للسفير غمباري وتأمل بأن تؤدي زيارته إلى تعزيز الثقة المتبادلة التي ما فتئت الأمم المتحدة وأنغولا تبنيانها مؤخرا. وفي السياق نفسه، نأمل بأن يُستقبل المستشار الخاص في أنغولا، مرة أخرى، بروح منفتحة.

ورغم أنه صحيح أن الصراع في أنغولا قد شهد بعض التحرك الإيجابي، بفضل الجزاءات والعزلة الدولية ليونيتا، فإننا لا نزال بعيدين عن الاستقرار. ومع ذلك، فإن خبرة مجلس الأمن في أنغولا ينبغي ألا تكون سلسلة من التوقعات التي مآلها الفشل.

ولقد قيل إن الزمن وحده كفيل بحل الصراع، إلا أن الزمن يحتاج إلى مساعدة. لدينا شكوك جدية في رغبة يونيتا في تسوية الصراع، ناهيك عن مساعدة الزمن. إلا أن بإمكان الحكومة والأمم المتحدة أن تكافحا في هذا الاتجاه. وتعلم الأمم المتحدة ويعلم مجلس الأمن أن تحقيق السلام في أنغولا يمثل تحديا كبيرا - وهدفا شاقا لكنه ممكن التحقيق. ولإنجاز هذه المهمة، علينا ألا نتغاضى عن الحساسيات والمصاعب التي ينطوي عليها هذا العمل. فبالنسبة للحكومة الأنغولية، من الواضح أن المحاور الرئيسي القادر على مناقشة السلام يعتبر غير مقبول لديها لأسباب لها ما يبررها.

ولقد كان مكتب الأمم المتحدة في أنغولا مفيدا في مساعدة أنغولا، خطوة خطوة، في طريقها إلى السلام. وتعتقد البرازيل بأن وضع أهداف قابلة للقياس يمكن أن يعزز تحسين الحالة في البلد. ويمكن أن تكون زيارة السفير غمباري القادمة بمثابة عنصر آخر من عناصر مساعدة الزمن. وينبغي للأمم المتحدة أن تستمع إلى الحكومة، وإلى الأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني، بالإضافة إلى الدول المهتمة، حتى يكون بإمكان الجميع تشاطر البدائل الممكنة لتسوية الصراع الأنغولي. وإننا نتطلع إلى أن نسمع من السيد غمباري نتائج جولته، في جلسة مفتوحة كهذه الجلسة إذا أمكن ذلك.

إن البرازيل على استعداد، كما كانت دوما، لمساعدة الأمين العام ومجلس الأمن فيما يبذلانه من جهود لتوطيد السلام في أنغولا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى وفد جامايكا.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل بلجيكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دي لوكير (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، والبلدان الأخرى المنتسبة إليه وهي تركيا وقبرص ومالطة. وكذلك أيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

في البداية، أود أن أرحب بحضور الوزير ميراندا بيننا وأن أشكره على تقييمه للحالة في بلده. كما نود أن نشكر

السيد غمباري، المستشار الخاص للأمين العام لأفريقيا، على بيانه. ونرجو له كل النجاح في مهمته.

إن جدول أعمال الأمم المتحدة لهذا الأسبوع هو جدول حافل للغاية. ومع ذلك، فإننا نود أن نشكركم يا سيدتي، لأنكم وجدتم متسعا من الوقت في المجلس لبحث الحالة في أنغولا. وأنتم تدركون الأهمية القصوى التي يوليها الاتحاد الأوروبي للحالة في ذلك البلد.

إن أنغولا بلد تمزقه حرب أهلية قاسية منذ عقود. ولقد جاءت الاعتداءات الوحشية التي ارتكبها اتحاد يونيتا ضد المدنيين والأطفال لتذكرنا بالمدى اللاإنساني الذي وصل إليه هذا الصراع. وشعر الاتحاد الأوروبي بالفزع إزاء الوحشية التي قام بها اتحاد يونيتا بالاعتداء على المدنيين على متن أحد القطارات في آب/أغسطس، مما أسفر عن مقتل نحو ٢٥٠ شخصا وإصابة ١٦٥ آخرين بجراح.

وفي غمرة هذه الأعمال الوحشية، فإن تعبئة المجتمع المدني والكنائس في أنغولا من أجل إنشاء شبكة للسلام كانت بمثابة رسالة أمل. ويستحق هذا الالتزام الشجاع بالسلام احترامنا وتأييدنا الكاملين. فهو يبرز أنه ليس هناك من حل عسكري للحالة في أنغولا، وأن الحوار ينبغي أن يحل محل المواجهة.

ومن الواضح أن الطريق نحو السلام قد تحددت معالمه في بروتوكول لوساكا، الذي لا يزال أساس عملية السلام. و لا يزال بروتوكول لوساكا هو الإطار المناسب لوضع حلول مبدعة ترمي إلى إزالة العقبات الماثلة في طريق تنفيذه. وينبغي التماس هذه الحلول في سياق الحوار الوطني الذي يضم الجميع. وينبغي أن يترك الباب مفتوحا أمام اتحاد يونيتا، حتى ولو لم يكن في هذه المرحلة مستعدا لاغتنام الفرصة المتاحة له. وإننا ندعو السيد سافيمبي إلى اتخاذ تدابير بناء الثقة وإجراء حوار مع الحكومة بشأن كيفية تنفيذ بروتوكول لوساكا.

وإننا نرحب بالمبادرة الإيجابية التي اتخذتها الحكومة بإصدار العفو وإجراء الانتخابات في السنة القادمة. ومن المهم أن تساهم هذه الانتخابات في عملية السلام. ويتعين أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة. وهي تحتاج إلى إعداد مناسب. وينبغي أن تكون مشاركة السكان فيها على أوسع نطاق ممكن. وقد أحطنا علما أيضا بالقرار الذي اتخذه الرئيس دوس سانتوس بألا يترشح في الانتخابات القادمة. فهذا القرار الشجاع يضرب مثالا للقارة بأسرها. وعلاوة على ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد تدابير التحول إلى الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي التي شرعت بها الحكومة.

ويتعين أن يضطلع مجلس الأمن بدوره الكامل في أنغولا، ولا سيما من خلال الجزاءات، التي تظل أفضل أداة لدفع اتحاد يونيتا إلى الامتثال لبروتوكول لوساكا، وخاصة عن طريق إضعاف آلته الحربية. ولقد أتاحت الجهود التي بذلتها مختلف أفرقة الخبراء ومتابعتها تحسين فعالية هذه الجزاءات. ويطلب الاتحاد الأوروبي إلى جميع بلدان العالم أن تتقيد بهذه الجزاءات بكل دقة. علاوة على ذلك، فإن بإمكان العناصر الفاعلة خارج المجلس أن تساعد على تحسين التقيد بالجزاءات. وتعد عملية كمبرلي، التي ترمي إلى منع الماس المتنازع عليه من الوصول إلى الأسواق الدولية، خير مثال على ذلك. بيد أنه لا يزال من الواضح أن الجزاءات ليست حلا في حد ذاتها ويجب أن تكون جزءا من إطار سياسي أشمل.

وما فتئت الأمم المتحدة تبذل جهودا كبيرة على الأرض. ونود هنا أن نشكر مستشار المهمات الخاصة إلى أفريقيا، السيد إبراهيم غمباري، على عمله. ويؤيد الاتحاد الأوروبي مهمته وجهوده في المنطقة. ونرحب أيضا بتوسيع

ولاية مكتب الأمم المتحدة في أنغولا. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي لمكتب الأمم المتحدة في أنغولا أن يهتم بشكل خاص بحقوق الإنسان، وهو مجال يتلقى دعما ماليا من عدة دول أعضاء في الاتحاد.

ويقدم تقرير الأمين العام صورة مروعة عن الحالة على الأرض. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى توفير وصول غير مقيد للوكالات الإنسانية. وزرع الألغام على وجه الخصوص مثار قلق شديد لنا، ونحث الأطراف على التوقف عن استعمال هذه الأساليب. فلا توجد أية حجج عسكرية تبرر مزيدا من المعاناة للشعب. ويجب أن تتوقف فئات اتحاد يونيتا فورا عن مهاجمة الأنشطة الإنسانية التي تنسقها وكالات الأمم المتحدة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم لجهود المجتمع الدولي في أنغولا في المجال الإنساني. ونتوقع أيضا مشاركة فاعلة من الحكومة لتحسين الحالة الإنسانية.

وكما هو الحال في صراعات محلية عديدة، تنطوي الحالة في أنغولا على مخاطر جدية في أن ينتقل الصراع إلى البلدان المجاورة، لا سيما بسبب تحركات اللاجئين والأعمال العسكرية عبر الحدود. وتكتسب العلاقة بين أنغولا وزامبيا أهمية متعاظمة في هذا الصدد. ونحث بلدان المنطقة على اعتماد الحوار والتعاون والاحترام المتبادل للسلامة الإقليمية، ليتسنى منع انتقال العنف خارج حدود أنغولا.

أشكركم مرة أخرى يا سيدتي على اتخاذكم ترتيبات لمراقبة الحالة في أنغولا، التي تستدعي كامل اهتمامنا. لقد خُطط لتحركات إيجابية. ويعود الأمر الآن لمجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل لكفالة تنفيذ هذه التحركات وإحراز تقدم نحو تحقيق السلام والاستقرار. ونأمل من أعماقنا في ألا نشهد مرة أخرى في المستقبل ارتكاب فظائع ضد السكان المدنيين في أنغولا.

السيد هاينبكر (كندا) (تكلم بالانكليزية): نرى أن التقرير الأخير لآلية المراقبة يمثل إسهاما هاما لعمل الأمم المتحدة في أنغولا. ونشيد به على اهتمامه بالتفاصيل وعلى اتساقه. وقد نجح مرة أخرى أعضاء الآلية البارزين، بقيادة السفير لارين، في أن يتموا بنجاح عملا صعبا بصورة غير عادية بتفان واحتراف. ونحن جميعا مدينون لهم. ونحيي أيضا وجود مستشار المهمات الخاصة إلى أفريقيا، السيد إبراهيم غمباري، معنا هنا. وندعو حكومة أنغولا إلى التعاون معه على نحو كامل. فهو يحظى بدعم المجتمع الدولي في عمله. ونحيي أيضا بخصوص هذه المسألة قيادة السفير راين الماهرة. فرعايته لهذه المسألة كانت ثاقبة البصيرة وفعالة ومثلا يحتذى.

ويشجعنا بشكل خاص أن عدد الدول الأعضاء التي تقدم للآلية المساعدة التي تحتاجها يزداد باستمرار. ونرحب بهذا التعاون في تنفيذ قرارات مجلس الأمن. وأذكِّر الزملاء أن هذا التعاون ليس مسألة استنسابية؛ إنه شرط من شروط العضوية في هذه المنظمة. ومن المهم أن تسلم الدول الأعضاء بهذا الالتزام وأن تتصرف على أساسه. وقد حددت الآلية الدول الأعضاء التي سمحت علانية باستمرار أنشطة اتحاد يونيتا. وندعو الدول الأعضاء التي وردت أسماؤها في التقرير إلى إنهاء هذه الانتهاكات.

وفي التحليل النهائي، سلطة هذا المجلس هي التي يجري انتهاكها. وينبغي أن يكون هذا مقلقا للمجلس وحافزا لاتخاذ إجراء ما. ونحث المجلس على اتخاذ إجراء أكثر تصميما تجاه الدول الأعضاء التي تستمر في هذه الانتهاكات، كفرض جزاءات ثانوية عليها مثلا.

وترحب كندا بالتقدم الذي أحرزته الآلية في فحص العنصر المالي من نظام الجزاءات. وستؤدي المعلومات عن هذه المعاملات في النهاية إلى جعل الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا أكثر فعالية.

(واصل كلمته بالفرنسية)

ونشجع الدول التي توجد فيها حسابات مصرفية ومساكن وأعمال تجارية للسلطات العليا لاتحاد يونيتا على التعاون مع الآلية وتجميد هذه الأصول. وستقوم هذه التدابير بدور هام في الحد من إمكانية شراء اتحاد يونيتا أسلحة ومعدات لوجستية تمكنه من مواصلة هذه الحرب الأهلية المأساوية.

(واصل كلمته بالانكليزية)

تحليل الآلية لاستمرار اتحاد يونيتا في استعمال تكنولوجيا إلكترونية للاتصالات ونشر الدعاية في جميع أنحاء العالم مسألة مزعجة بشكل خاص. ويجب أن ينظر المجتمع الدولي عن كثب إلى هذه التكنولوجيا ويجد وسائل للحد من استعمالها أو منعها. ونأمل أن يبذل مزيد من الجهود المتضافرة في هذا الصدد، لأن من المحزن أن اتحاد يونيتا كثف هجماته الإرهابية على الرغم من الخطوات الإيجابية التي اتخذت لتشديد الجزاءات. والهجمات الإرهابية على المدارس والأطفال والمدنيين الأبرياء محاولات متعمدة لتعقيد الحالة الإنسانية السيئة أصلا. وهذه الأعمال الوحشية تضع سافيمبي في نفس فئة المدرجين في قائمة المجرمين الإرهابيين الذين تزداد بإطراد، الذين يجب أن يقدمهم المجتمع الدولي للعدالة.

(واصل كلمته بالفرنسية)

ولا تزال الحرب والدمار والخراب هي الطابع المميز للصورة الكئيبة التي أمامنا بالنسبة لأطفال أنغولا. الذين لن يصل واحد من كل ثلاثة منهم إلى الخامسة من عمره، وأكثر من ٣ ملايين بحاجة إلى مساعدة إنسانية، و ١,٥ مليون منهم شُردوا داخل بلدهم.

(واصل كلمته بالانكليزية)

والإرهاب والحرب الأهلية مسؤولان عن جزء كبير من المعاناة – في الحقيقة الغالبية العظمى من المعاناة – ولكن ليس عنها كلها. وبالموارد الضخمة المتاحة لحكومة أنغولا، من الماس والبترول، نعتقد أنه يمكن عمل أكثر مما يجري عمله لتقديم الخدمات الأساسية لشعب أنغولا. وشأننا شأن أيرلندا، يشجعنا أيضا ما تعهدت به حكومة أنغولا في هذه القاعة.

ونرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة لتنفيذ برنامج وطني لإصدار شهادات للماس. ونأمل أن تتمكن الحكومة أيضا من إيجاد وسيلة فعالة لمعالجة مشكلة مهربي الماس الجديدة التي انتقلت إلى منطقة كان يحتلها سابقا اتحاد يونيتا.

وبالنسبة للأمم المتحدة نفسها، يتعين إصلاح طريقة جعل الجزاءات فعالة. وتؤيد كندا تأييدا تاما توصيات الآلية. وندعو إلى التزام متجدد بتنفيذ الجزاءات من جميع الدول الأعضاء وإلى مراقبة دائمة وإنفاذ أكثر صرامة. ومن المهم في هذه الحالة، كما هو الحال بالنسبة لابن لادن وتنظيم القاعدة، أن يراقب مجلس الأمن ليرى إن كانت قراراته تنفذ أم لا وأن يتصرف عندما لا تنفذ لأنه، بصراحة، إن لم تراقب قرارات المجلس وتنفذ، فإننا سنكون في وضع أفضل إن لم نتخذها أصلا.

السيد جوكونيا (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): يسعدنا يا سيدتي أن نراكم تترأسون مداولاتنا اليوم. ونحن سعيدون جدا لرؤية أخينا وصديقنا وكيل الأمين العام السيد إبراهيم غمباري، الذي أثرى تقريره عقولنا اليوم. واسمحوا لي أن أرحب هنا بوجود معالي الوزير جواو بيرناردو دي ميراندا، ممثلا لأنغولا.

إن اجتماع اليوم بشأن الحالة في أنغولا، الذي يأتي بعد نشر تقرير الأمين العام (S/2001/956) عن مكتب الأمم

المتحدة في أنغولا، والتقرير التكميلي (S/2001/966) لآلية رصد الجزاءات المفروضة على يونيتا يأتيان في وقتهما تماما. ووفدي الذي شارك في مناقشة التقرير الهام لفريق الخبراء المعني بانتهاكات جزاءات مجلس الأمن المفروضة على يونيتا في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وشارك كذلك في تقديم القرار المتعلق بدور الماس في إشعال الصراعات الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ يطلب الكلمة للإعراب عن تأييده لهذا التقرير الكاشف الذي قدمه الأمين العام والذي لم يقدم فكرا ثاقبا في جدول الأعمال الاقتصادي وفي دور يونيتا ضد الأنغوليين الأبرياء فحسب، بل يدعو كذلك إلى المتابعة المستميتة لتلك العناصر و/أو الكيانات المتمردة التي تواصل التحريض على استغلال أزمة الجزاءات ضد يونيتا.

وخلال مناقشة تقرير فريق الخبراء عن انتهاكات جزاءات مجلس الأمن ضد يونيتا أوضح وفدي للمجلس أن الفشل في تحديد تبعة وجود مناهج عمل اقتصادية في الصراع قوض في بعض الأوقات الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز اتفاقات السلام الهشة. ففي الفقرة ١٢ من التقرير التكميلي لآلية الرصد عن الجزاءات المفروضة على يونيتا إشارة إلى أن الإمدادات العابرة للحدود لا تزال تصل إلى يونيتا من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي تلك الفقرة نفسها ادعاءات بأن الكونغو ما زالت موصّلا لماس يونيتا.

غير أن من الجدير بالذكر أن التقرير لا يشير إلى الأراضي الواقعة تحت سيطرة الحكومة الشرعية في كينشاسا بل إلى الأراضي التي يسيطر عليها المتمردون في شرقي الكونغو. وعلى أساس التقرير، فإن التعاون بين يونيتا وسائر حركات التمرد شرقي الكونغو يسّر بقاء هذا الجزء من البلد نقطة عبور رئيسية لماس يونيتا. ولا يسعنا إلا أن نستخلص أن هذا التعاون والدعم ليونيتا من متمردي الكونغو الشرقية لا يرتكزان على مبدأ [الكلمة غير مسموعة]. والواقع أن في تلك المناطق التي يسيطر عليها المتمردون والتي تمتد بطول الحدود المشتركة بين أنغولا والكونغو، ظهر اقتصاد سياسي جديد يقوم على الفوضى والاضطراب. ونتيجة لتقلص الرعاية الخارجية اضطر المتمردون تحت تأثير يونيتا إلى تطوير وسائلهم للإعالة الاقتصادية. ويسرت العولمة والتحرير على هذه الجماعات اليائسة إقامة الصلات الاقتصادية عبر الحدود والمتوازية الضرورية للبقاء، ومن حيث إظهار هذا التحول فاتحاد يونيتا هو الذي يصدر التعليمات.

واتخذ اتحاد يونيتا مقره في الثمانينات قرب الحدود الجنوبية مع ناميبيا واعتمد على الدعم العابر للحدود في ظل الحرب الباردة من نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. ولكنه يسيطر الآن على حقول الماس في وسط أنغولا وشمالها، وأفلح بتحويله نمط الصلات التجارية الإقليمية العابرة للحدود الدولية، في إدامة قدرته على شن الحرب ومكنت هذه الصلات من وصول الصراع في أنغولا إلى مستويات تدمير فاقت كثيرا ما حدث خلال الحرب الباردة. وقد قال أحد الكتاب ”لو أن سافمبي كان رئيسا لشركة متعددة الجنسيات تشرف على هذا التحول، لاستطاع إلى جانب فوزه بجائزة كبيرة أن يفوز بسمعة دولية“.

ولكن لم يكن هذا التحول ليتيسر لولا النشطاء من الدول ومن غير الدول الذين تجاهلوا الحظر المفروض على يونيتا.

أرجو أن تتكرمي، سيدتي الرئيسة، بأن تسمحي لي بتذكير الأعضاء الموقرين بأن انهيار بروتوكول لوساكا لعام ١٩٩٤ وعودة سافمبي إلى الحرب جاء نتيجة فشل اتحاد يونيتا في الامتثال لالتزاماته التعاهدية بتسريح قواته وتسليم أسلحته وتسليم المناطق الخاضعة لسيطرته لإدارة الدولة. ومنذ ذلك الحين اعتماد مجلس الأمن العديد من القرارات لفرض حظر على الأسلحة والنفط إلى يونيتا وحظر تجارة

الماس وتقييد سفر زعماء يونيتا في أنحاء العالم، وتجميد حساباته المصرفية وحسابات زعمائه في الخارج. ومما كدر الأفراد والجماعات جميعا أن الخزانة الحربية ليونيتا لا تزال تعمر رغم هذه التدابير. ويأتي هذا لأن هناك أفرادا ومنظمات راغبة وعازمة على الحفاظ على دوافعها الضيقة والأنانية على حساب الشعب الأنغولي الذي لم يذق طعم السلام منذ عام ١٩٧٥.

ويأتي تقرير الأمين العام إدانة ليونيتا على جرائم ضد الإنسانية. والواقع أن يونيتا منذ أيار/مايو من هذا العام تجدد هجماتها على المدنيين الأبرياء وتدفع بموجة جديدة من الأنغوليين المشردين داخليا. ولست بحاجة إلى أن أعدد كل أفعال التدمير المتعمدة، فتقرير الأمين العام يقدم كشفا مفصلا بهذه المذابح.

و لم تغلق حكومة أنغولا أبوابها في وجه المفاوضات مع يونيتا في إطار بروتوكول لوساكا. فقبل شهرين لا غير، وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أكد وزير داخلية أنغولا، السيد فرناندو دا بيداد دياس دوس سانتوس ''ناندو'' لمجلس الأمن.

> ''إننا، نحن الحكومة الأنغولية، نظل منفتحين على حل سلمي لصراعنا على أساس بروتوكول لوساكا. فقد انبثق هذا البروتوكول عن مفاوضات طويلة وهو يتضمن عناصر أساسية لإنهاء الصراع الأنغولي''. (S/PV.4376)

كذلك أعاد الوزير التأكيد على أن الجزاءات ضد يونيتا ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي وسيلة للحيلولة إلى أقصى حد ممكن دون البدائل المتاحة أمام السيد سافيمبي ولإعادته إلى بروتوكول لوساكا الذي هو الصك الوحيد المتاح لفض الصراع الأنغولي.

ووفدي يرحب بتجديد ولاية آلية الرصد لمدة لا تقل عن ستة أشهر أخرى. ونؤيد مطالبة أنغولا بفرض تدابير تقييدية جديدة على يونيتا في مجال الاتصالات، بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة والفقرة ٦ من منطوق قرار مجلس الأمن ١٢٩٥ (٢٠٠٠). ويرى وفدي أنه طالما كان المجتمع الدولي، وخاصة البلدان التي ترعى الجماعات الإرهابية التي تسمح بتحركات المتمردين في شرقي الكونغو، لا يفرضون لجاما لكبح أتباعهم ستبقى الجهود الرامية إلى تعزيز نظام الجزاءات ضد يونيتا وسد الثغرات المفتوحة نتيجة تعاون تلك المنظمات مع حركات التمرد في الكونغو، ممارسة ليس لها جدوى.

وقد لاحظ ديفيد كين في مقالة له بعنوان ''الوظائف الاقتصادية للعنف في الحروب الأهلية'' ما يلي:

> ''من الممكن أن يولّد الصراع اقتصادات حرب، وغالبا في المناطق التي يسيطر عليها متمردون أو قادة عسكريون لهم صلة بشبكات التجارة الدولية وبوسع أعضاء الجماعات المسلحة أن يستفيدوا من عمليات النهب. وفي هذه الظروف يصعب إنهاء الحروب الأهلية. وقد لا يكون الانتصار فيها مرغوبا. وقد تكون نقطة الحرب، على وجه التحديد هي الشرعية التي تضفيها على الأعمال التي يعاقب عليها في زمن السلم باعتبارها جرائم''.

وأنغولا من البلدان الرئيسية المنتجة للنفط في أفريقيا، ولديها مناطق شاسعة لاستخراج الماس. كما أنها تنتج الذهب، ولولا التدهور البيئي والتركة الثقيلة من ملايين الألغام الأرضية المزروعة في أراضيها لأصبحت أنغولا من أفضل البلدان الزراعية في أفريقيا. وللأسف، فبسبب الحرب لم تتمكن أنغولا من تلبية احتياجات شعبها. وقد قيل إن

اكتشاف الماس في أي بلد ينبغي أن ينظر إليه على أنه ميزة تجلب الثروة والعزة. ومع ذلك، بسبب يونيتا في حالة أنغولا، أصبح الماس لعنة تؤدي إلى الجشع وتهدد وجود هذا البلد نفسه.

وختاما، ليكن معلوما أن اعتماد اتحاد يونيتا على شبكات التجارة الدولية يجعل اتجاره غير المشروع ضعيفا أمام التطبيق المتضافر للامتثال الواجب والتدابير التنظيمية وعلى المجتمع الدولي واجب معاقبة جميع الشركاء المتاجرين الذين انتفعوا وما زالوا ينتفعون من حرب يونيتا ضد حكومة أنغولا وشعبها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد إبراهيم غمباري، مستشار الأمين العام للمهام الخاصة في أفريقيا.

السيد غمباري (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد ميراندا، وزير خارجية جمهورية أنغولا، الذي يزورنا. وأود كذلك أن أشكر أعضاء المجلس والوفود الأخرى على بياناتهم الهامة وعلى الثقة التي يولونها لجهود الأمين العام الذي يجري مشاورات مكثفة مع حكومة أنغولا والمجتمع المدني وأصحاب المصالح الآخرين في البلد، للمساعدة على تعزيز السلام والمصالحة الوطنية هناك.

وأود أن أؤكد للجميع أننا في الأمانة العامة لن نتوانى عن الاضطلاع بالجهود الرامية إلى المساعدة على إيجاد السبل والوسائل لوقف الحرب في أنغولا، التي استمرت وقتا أطول مما يجب. ونرى أن إنهاء القتال في جميع أنحاء أنغولا أفضل سبيل لإنهاء الصعوبات التي تكتنف توصيل المساعدة الإنسانية إلى من يحتاجون إليها في أنغولا. وهو أفضل سبيل كذلك لإنهاء المعاناة - في نهاية المطاف - التي يشعر بها شعب أنغولا نتيجة للحرب.

وأود أن أذكِّر بأنه قبل حوالي سنتين، فإن الدعائم الأربع التي ترتكز عليها سياسة الأمم المتحدة تجاه أنغولا لم تكن مقبولة عالميا أو حتى تحظى بالتأييد. ولكن بعد سنتين تحظى دعائم سياستنا هذه بالقبول من جانب المجلس الذي وافق عليها نظرا لأهميتها المستمرة. وأعتقد أننا في حاجة إلى ذكرها مرة أخرى.

أولا، لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع في أنغولا، ومن الضروري، قبل أي شيء، أن يدرك يونيتا، بل وأن يقبل ذلك.

وثانيا، يونيتا مسؤول مسؤولية أساسية عن استمرار الصراع، وبالتالي عن المعاناة الهائلة للمدنيين الأبرياء من سكان أنغولا. ولهذا، تقع على مجلس الأمن مسؤولية التشديد على الجزاءات التي يفرضها على يونيتا بحيث يجبر الجناح المسلح ليونيتا على نبذ العنف والالتجاء إلى العملية السياسية.

وثالثا، يجب على المجتمع الدولي تقديم الدعم الكامل إلى المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى تشجيع التوصل إلى تسوية سياسية سلمية للصراع في أنغولا.

ورابعا، يجب أن ندعم جهود حكومة أنغولا الرامية إلى توفير المساعدة الإنسانية للمحتاجين إليها في أنغولا، والرامية إلى بناء القدرات فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

ولديَّ نقطة أخرى واحدة. فقد استرعى وفد سنغافورة اهتمامنا إلى حالة مطار كويتو في مقاطعة بيي، الذي يحتاج إلى إصلاح، وستؤخر هذه الحالة توصيل المساعدة الإنسانية إلى من يحتاجون إليها. ويسرني أن أخبر الأعضاء بأن مكتبنا في لواندا أبلغني اليوم أننا تسلمنا رسالة خاصة بالنيابة عن حكومة أنغولا على أرفع مستوى تؤكد أن عملا فوريا قد بدأ لإصلاح هذا المطار وأن الحكومة

ستكثف الجهود لنقل مواد الإغاثة من هوامبو إلى كويتو، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة.

وأخيرا، لاحظت باهتمام الإعراب عن الدعم للبعثة التي سأضطلع بها إلى أنغولا باسم الأمين العام وأتطلع بشغف إلى هذه الزيارة وأرجو أنه بفضل التعاون المعتاد من حكومة أنغولا والمجتمع المدني وغيرهما من أصحاب المصالح هناك ستصبح المشاورات في ذلك البلد إيجابية وستسهم بطريقة، مهما كانت متواضعة، في إيجاد سلام دائم للصراع في أنغولا. وكما هي العادة، سيسرني أن أقدم تقريرا إلى المجلس بعد عودتي. وسيكون ذلك، بطبيعة الحال، بعد أن أحيط رئيسي، الأمين العام، علما، وهو الذي أرسلني.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): لم يعد هناك متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/١٠.